

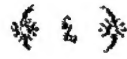
عنقول الواردين من شعار الشيخ علي قنبر التاهلي  
في مسائل الشيخ للصديق العلامة المدقق  
الزهادة السيد محمد باقر الحسيني  
رحمه الله تعالى ونفعنا  
به امين



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عنا بالانعام \* وعلمنا علم الاحكام \* وامرنا بالطهارة من  
 الاحداث والانجاس والاثام \* لتأهل للثول بين يديه والقيام \* والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد خير الانام \* المميز بين الحلال والحرام \* وعلى  
 اله واصحابه بدور التمام \* ومصاحب للظلام ( اما بعد ) فيقول العبد  
 المقتدر الى رب العالمين \* محمد امين الشهير بابن عابدين \* قفر الله تعالى  
 ذنوبه \* وملا من زلال العفو ذنوبه \* انى طالعت مع بعض الاخوان  
 الرسالة المؤلفة في مسائل الجنب المسماة بذخر التأهلين \* المنسوبة لافضل  
 المتأخرين \* الامام العالم العامل \* المحقق المدقق الكامل \* الشيخ محمد  
 ابن پير على البركوى صاحب الطريقة الحمديه \* وتغيرها عن المؤلفات  
 السنية \* فوجدتها مع صغر حجمها \* ولطافة نظيرها \* جامعة افر  
 فروع هذا الباب \* عارضة عن التطويل والاسهاب \* لم تنسج قريحة  
 على منوالها \* ولم تظفر عين بالتفرد الى مثالها \* فاردت ان اشرحها  
 بشرح يسهل عويصها \* ويستخرج غوبصها \* ويكشف نقابها \* ويذلل صعبها  
 وسهية منهل الواردين من بحار الفبض \* على ذخر التأهلين في مسائل الجنب  
 فاقول مستعينا بالله تعالى في حسن التمهيد \* وبلوغ الاسنية \* قال المص  
 رحمه الله تعالى ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل الربال على  
 النساء قوامين ) اى يقومون عليهن قيام الولاية على الرعية وانما كان  
 الرجل امير امراته ( وامرهم بوجوب طهر ) اى تذكرهن بما يلزم فلهن  
 من الثواب والعتاب ( والتأديب ) اى التعليم وفي المقرب من ابي زنا

الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في فضيله  
من الفضائل ( وتعليم الدين ) تطف خاص على عام اى تعليم  
اصوله من العقائد وفروعه المتاج اليها في المال وفي هاتين الفقرتين  
نلتصيح الى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية وقوله تعالى  
واللاتى ثفافون نشوزهن فعطوهن الآية ( والصلاة ) اسم من التولية  
ومعناها الساء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكمل ذلك اليه  
تعالى كما في شرح التأويلات و افضل العبارات على ما قال المرزوقي اللهم  
صلى على محمد وعلى آل محمد وقيل التعظيم فاعني اللهم عظمه في الدنيا  
باعتلا ذكره واثناؤه ثم يعنه وفي الآخرة بتدبيره اجره وتشفيحه في امته  
كما قال ابن الاثير كذا في شرح النهاية للقميستاني ( والسلام ) اسم من  
التسليم اى جعل الله ابا سالما من كل مكروه ( صلى حبيب رب العالمين )  
اى محبوبه ( وعلى اله ) اسم بهم لدوى القرين الله مبدلة عن المهرمة  
المبدلة عن الماء عند البعسرين والواو عند الكوفيين والاول هو الحق  
كما في المفتاح قميستاني ( واجتبايه ) قال القميستاني اى الذين امنوا مع  
التحبة ولو لحطة كما قال عامد الدارين وانما اور على ماذهب اليه  
الاصوليون من اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا لشمل كل صاحب  
( هداة ) جمع هاد من الهداية وهى الدلالة على ما يوصل الى الهدى  
( الحق ) ضد الباطل ( وحناة ) جمع حاتم من الحباية بالكسر اى المنع  
( الشمرع ) اسم لما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام ( المنين ) القوي  
يقال من كرم صلب ( وبعد ) قال القميستاني اى واحضر بعد الجدلية  
ماسباتى قالوا والاستئناف او لعطف الانشاء على ملة او على الخبر على نحو  
قوله تعالى و بشر الذين امنوا الآية لان مان المشهور من الضعف ما لا يخفى  
فان تقدير اما مشروط بان يكون ما بعد الشاء امر او نهى فانصبا لا قبلها  
او مفسر له كما في الرضى ولما توهم اما فلم يعتبر احد من المحويين  
والدارقنى متعاقبا بالامر المتعاقب من المقام السال بالشاء في قوله ( فقد )



كما في فوائدهم ان عبد ربك فان العبادۃ حق انتهى ( اتفق الفقهاء ) اي  
المجتهدون ( على فرضية علم الحال ) اي العلم بحكم ما يحتاج اليه في وقت  
احتياجه اليه قال في الشارح عليه اختلاف الناس في اي علم طلبه فرض  
فيكي اقوالا ثم قال والذي ينبغي ان يقطع بانه المراد هو العلم بما كلف  
الله تعالى به عباده فاذا بلغ الانسان ضحوة النهار مثلا يجب عليه معرفة  
الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال وتعلم كلمتي الشهادة مع فهم معناهما  
ثم ان عاش الى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم علم الصلاة وهلم جرا فان  
عاش الى رمضان يجب تعلم علم الصوم فان استنفاد مالا تعلم علم الزكاة  
والحج ان استطاعه وعاش الى اشهره وهكذا التدرج في علم سائر الافعال  
المفروضة عنا انتهى ( على كل من امن بالله ) اي بوحدة ائمة سبحانه  
ذاتا وصفات وافعالا ( واليوم الآخر ) هو يوم القيمة فانه اخر الاوقات  
المعدودة وخصص بالذكر لانه يوم الجزاء فالايان به يحمل على العمل فمن  
كان برجا لفاء ربه فليعمل عملا صالحا ( من نسوة ) بالكسرة والضم  
جمع المرأة من غير لفظها قاموس ( ورجال ) جمع رجل وهو الذكر من  
بنى ادم اذا بلغ او مطلقا والمراد ههنا البالغ اذا علمت ذلك الاتفاق  
( معرفة ) احكام ( الدماء المختصة بالنساء واجبة عليهن وعلى الأزواج  
والاولياء ) جمع ولي وهو العصبة فيجب على المرأة تعلم الاحكام وعلى  
زوجها ان يعلمها ما يحتاج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج والا تخرج  
بلا اذنه وعلى من يلي امرها كالا ب ان يعلمها كذلك ( ولكن هذا ) اي  
علم الدماء المختصة بالنساء منه ( كان ) اي صار مثل فكانت هباء منبثا  
( في زماننا ) اي زمان المصنف وقد توفي سنة ٩٨١ ( مهجورا ) اي  
متروكا ( بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا ) اضرب انتقالي الى ما هو  
اباغ لان ما هجر قد يكون معلوما وينزل العمل به بخلاف ما صار كانه ام  
يوجد اصلا ( لا يفرقون ) اي اهل الزمان ( بين الجبض والنفاس والاستسقاء )  
في كثير من المسائل ( ولا يميزون بين الصحيحة من الدماء والادلهار ) عطف



بالخيار لئلا يكون أحد القولين الصحيحين أقوى لئلا يكون مظهر الرواية  
أو مشي عليه أصحاب المتون والشعير وروح أو أرفق بالناس أو غير ذلك مما  
يشته في رد المختار على الدر المختار فيحصل لمن لا اهلية له اضطراب ولا  
سيما عند كثرة الأقوال وعدم اطلاعه على الأصح منها فلذا قال المصنف  
رحمه الله تعالى (فأردت أن أصنف رسالة) قال السيد قدس سره  
الرسالة هي المجلة المشتملة على قابل من المسائل التي تكون من نوع واحد والمجلة  
هي الصحيفة يكون فيها الحكم (حاوية) أي جامعة (لمسائله) أي باب الخيض  
(اللازمة حاوية) بالجمعة أي خالية (عن ذكر خلاف ومباحث) جمع بحث مثل  
البحث قال السيد قدس سره البحث هو التخصيص والتفويض واصطلاحاً  
هو إثبات النسبة الإيجابية أو السالبة بين الشيئين بطريق الاستدلال  
(غير مهمة مقتصرة) صفة ثالثة لرسالة (على الأقوى والأصح والمختار  
للفقوى) أي لجواب السامعة (مسئلة) بالبناء للماعل أو المفعول بصفة  
رابعة لرسالة (الضبط) لما تفرق في خبرها من المسائل (والفهم رجاء)  
علة لقوله فأردت (أن تكون) أي الرسالة (لي ذخراً) بضم الذال  
وسكون الخاء المجهتين أي ذخيرة ادخرها واخزنها (في العقب) أي  
الآخرة (فيما لها الناظر إليها بالله العظيم لا تجل في الخطئة) مصدر  
فعل بالتشديد للنسبة مثل فسقته إذا نسبته إلى الفسق (بمجرد رؤيتك)  
أي رؤيتك المجردة (فيها) أي في الرسالة (المخالفة) مفعول ثان لرؤية  
(لظاهر بعض الكتب المشهورة) فكيف في بعضها ما هو خلاف الصحيح  
بل ما هو خطأ صريح أو ما هو مصروف عن الطاهر مما لا يعرفه إلا  
الفتية الماهر (فعمى) أي أشفق وأخاف عليك أن يكون الخطي أنت  
لعدم اطلاعتك وكفى عن خطأ المخاطب بقوله (أن تخطي) ابن اخت  
بناتك (لأن المراد باخت خالته أمه والمراد بابنها نفسه قال المصنف إذا  
كان تخطي بالثناء للمخاطب بها يكون مقبلاً وكون ابن مقبراً إذا كان  
بالإساءة يكون الفعل لارماً والإبن فاعله (ذكر من الذين هلكوا

في المهلك ) لان الخطأ في المسائل الدينية كالملاك ولذا سماع  
 اطلاق الميت على الجاهل والحق على العالم او من كان ميتا فاحييتاه  
 ( قاتل ) هذه صدم الخطأ في هذه الرسالة بقدر الامكان معه ( قد صرفت  
 شطرا من عمرى ) اى حصصة وافرة منه وفي المغرب شطر كل شئ  
 نفسه وقوله في الخائن تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا  
 في الكلام واستكثارا للقليل ( في ضبط هذا الباب حتى ميزت بفضل الله  
 بين الفشر ) بالكسر غث الشئ خافذا وعرضا قاموس ( والالباب ) بالضم  
 خالص كل شئ كما في الصياح ( والسمين والمهرول ) ضده ( والصحيح  
 والمعلول ) في القاموس العلة بالكسر المرض على يسهل واعتل وامله الله فهو  
 مهل وعليل ولا نقل معلول والمنكحون يستعملونها ( والبيد ) بالفتح والتشديد  
 ( والردى ) ضده ( والضعيف والقوى ورجحت ) عطف على ميزت  
 ( باسباب الترجيح ) اى التقوية ( المعبرة ) عند اهل هذا الشأن ( ماهو  
 الراجح ) اى في نفس الامر ( من الاقوال والاختيارات ) الصادرة  
 ( من الأئمة ) المجتهدين في المذهب او اهل الاستنباط من القواعد لما  
 لانص فيه من المجتهدين او اهل الاختيار والترجيح لما فيه روايتان عن  
 المجتهد او قولان لاهل الاستنباط ( فارجع اليه ) مرتبط بما مر من  
 انتهى عن الجمل وتعليقه بأنقائا منه لما كتبه اى اذا علمت ذلك فاعد  
 بصرك اذا اشكل عليك شئ ( كرتين ) اى مرة بعد مرة كما في الابد  
 فلما اراد بالتأنيب التكرير والتكرير كما في قولهم اسبك وسعدك ( وتامل )  
 بعين بصيرتك ( ما كتبتا مرتين ) المراد به التكرار ايضا ( واعرضه ) اى  
 ما كتبه ( على افروخ ) اى ما شاء به من مسائل علم الفقه ( و ) على  
 ( الامور ) اى الادلة الدينية السبعة الى هى الكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس ( و ) على ( قراءات المقول ) اى هو الادلة المذكورة  
 ( والمعمل ) اى الادلة الشرعية من اجاب من ادلة السبعة  
 ( اعلم ) بسلام على ( و ) على كونه ما كتبه حقا ايا ( وانظر لاهل



رحم خارج من فرج داخل ولو حكمها فاحتز عما لو ولدت من جرح يطنها  
فهي ذات جرح وان ثبت له احكام الولد من انقضاء عدة ونحوه الا اذا  
سال الدم من الرحم وخرج من الفرع الداخل فتنفسا كما في البحر والنهر  
وسبائي ودخل بقوله ولو حكمها الطهر المتخيل وما سوى البياض الخالص  
وما لو ولدت ولم تر دما فالتفتداتها تصير نفسا كما في الدر والبحر وسبائي  
( عقب خروج اكثر ولد ) ولو منقطعها عضوا عضوا لا اقله فتوضأ  
ان قدرت او نعيم وتوى بصلاة در ووصف الولد بقوله ( لم يسبه ولد  
مذ ) اي من ( اقل من ستة اشهر ) احترازا عن ثانی النوايين فانه لا يكون  
نفاسا في الاصح مص بل هو من الاول فقط واذا كان بينهما ستة اشهر  
فاكثر فالنفاس من كل واحد منهما ( والاستحاضة ) افقة مصدر استحضت  
المرأة فهي مستحاضة قال في القاموس والمستحاضة من يسيل دمها لامن  
الحيض بل من عرف العاذل ( و ) الحال انه ( يسمى دما فاسدا ) وهو  
سبعة كما سيأتي في اخر الفصل الرابع ان شاء الله تعالى  
وشرطا ( دم ولو حكمها ) لا يدخل الا لو ان مص ( خارج من فرج  
داخل لامن رحم ) وعلامته ان لا رائحة له ودم الحيض منين الرائحة نحر  
( والدم الصحيح مالا ينقص عن ثلثة ) اي عن ادنى مدة الحيض ( ولا  
يزيد على العشرة ) اي اكثر المدة ( في الحيض ) اما حقيقة او حكميا بان  
يزيد على مادتها مص اي فانه اذا زاد على العادة حتى حارز العشرة فاعا  
زد على مادتها ويكون مارانه في ايام مادتها دما صحيحا كانه لم يزد على  
العشرة ويكون الزائد على العادة استحاضة وهو دم فاسد والحاصل ان  
الدم اذا انقطع قبل تجاوز العشرة فهو دم صحيح لانه لم يزد عليها  
حقيقة واذا تجاوزها فاعا راء في ايام العادة حينئذ ويجعل كان الدم انقطع  
على العادة ولم يجاوز العشرة حكميا فليعامل ( ولا ) يزيد ( على الاربعين  
في النفاس ) اما حقيقة او حكميا كما سبق منه ودولا ( ولا يكون في ا  
طريقه دم ولو حكمها ) اي نحو العشرة والكثرة ام الطهر في مراده .

وهو زائد على ما في المنيط وتغيره في تعريف الدم الصحيح وأعله احترازاً  
 عما لو كان طهراً في أحد طرفه دم كما أورأت المبتدأة يوماً وما واربعة  
 عشر طهراً أو يوماً كما كانت العشرة الأولى - أيضاً وهي دم غير صحيح  
 أو قوع الدم في طرفه الأول وكذا أو وقع في طرفه كما أورأت المعتادة  
 دل عاداتها يوماً يوماً ثم عشرة طهراً أو يوماً فما العشرة الطهر - حيض  
 ان كانت كلها عاداتها والارادت الى العادة هذا ما طهر في هنا لكن لا تثنى  
 ان ذلك خارج بقوله ولا يريد على العشرة لان الرادة هنا موجودة فان  
 الطهر المخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً يهمل كالدم  
 الموالى كما سيأتي وايضا فان اقتصراره على تعريف الدم الصحيح بعد قوله  
 والاستحاضة ونسعى بما فاسدا الخ يثنى ان الدم الداسد المقابل للصحيح  
 هو دم الاستحاضة اكنى بتعريف الاستحاضة عن تعريفه فيقيد ان  
 الحيض لا يكون دماً فاسداً فكون العشرة في المائتين المذكورين دماً  
 صحيحاً فلم يصح الا ان يراز عنهما اكنى شاع في كلامهم اطلاق الدم العاسد على  
 ما حاوز العشرة مع ان العشرة - ض فليتام (والطهر المطلق) الشامل للاقسام  
 الاربعة الاربعة (ما لا يكون حياً ولا ناساً) وفيه ان بعض اقسامه قد  
 يكون - مثلاً او ناساً كالطهر المخلل بين الدمين الا ان يراد بالاطاق  
 ما ينعرف اليه اسم الطهر عند الاطلاق (والطهر الصحيح) في الطاهر  
 والعين (ما) اي داء (لا يكون اول من خمسة عشر يوماً) بان يكون  
 خمسة عشر فأكثر لان ما دون ذلك طهر فاسد يهمل كالدم الموالى كما ذكرنا  
 وسياتى - له (ولا يشوبه) اي خلطه (دم) اصله لان اوله ولا في وسطه ولا  
 في آخره - داو كان خمسة عشر اكنى - مثلاً دم فاسداً كما وردت المبتدأة  
 اسد عشر هو ما دما - - - عشر طهر اثم استمر بها الدم فاسداً فاسداً رادته على  
 العشر والناقص - - - - - كمل - - - - - داسد - - - - - لان  
 اليوم المار - - - - - فهو مر حلاً الطهر و - - - - - الطهر دم  
 في اركانه - - - - - العادة - - - - - في اليوم المار - - - - -

يكن حيضاً) اما لو ما قبل تمام خمسة عشر من حين الانقطاع بان عاد  
 في اليوم العاشر او قبله كان كله حيضاً وان بعده كانت العشرة فقط  
 حيضاً او ايام العادة فقط او معتادة لان الطهر الناقص كالدم المتوالي  
 كما مر ويأتي ( واكثر ) اي الحيض ( عشرة كذلك ) اي مقدرة مع  
 ايامها بالساعات اعني مائتين واربعين ساعة فهم ذكر في الشارح انهما  
 لو اخبرت المفتي بانها طهرت في الحامدي عشر اخذ لها بعشرة او في  
 العاشر اخذ بتسعة ولا يستقصي في الساعات الا بعشر عليها الامر وهكذا  
 يفعل في جميع الصور الا في اقل الحيض واقل الطهر مخافة النقص عن  
 الاقل زاد القهستاني عز حاشية الهداية ان عليه الفتوى ومثله في معراج  
 الدراية ( واقل النفاس لاحد له ) بل هو ما يوجد ولو ساعة ( حتى اذا  
 ولدت فاذ قطع الدم ) عقب ذلك ( تفصل وتصل ) فليس له نصيب  
 الا اذا احتجج اليه بعدة كقوله اذا ولدت فانت بطالق فقلت مضت عدتي  
 فقدره الامام بخمسة وعشرين يوماً وبعدها خمسة عشر طهر ثم ثلاث  
 سبع كل خمسة خمسة ايام ثم طهران بين السبعين ثلاثون يوماً فاقل  
 مدة تصدق فيها عنده خمسة وعشرون يوماً وروى عنه مائة يوم باعتبار  
 اكثر الحيض وقدره الثاني باحد عشر فتصدق بخمسة وستين يوماً احد  
 عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام بينها طهران  
 بثلاثين وقدره الثالث بساعة فتصدق بعدها بأربعة وخمسين وتتمام ذلك  
 في السراج وحواشينا على الدر المختار ( واكثر ) اي النفاس ( اربعون  
 يوماً ) وقد علم اجمالاً مما مر من بيان اكثر الحيض والنفاس وان الرائد  
 عليه لا يكون حيضاً ولا نفاساً ان الدم الصحيح لا يقبل دم صحيح وجانب  
 ( فالحيضان لا يتواليان ) بل الثاني منهما اسبغ خمسة وكذا في الاحمر من  
 منه اي في فواه ( وكذا النفاسان والنفاس والحيض بل لا بد من طهر )  
 تام فاصل ( بينهما ) اي بين كل اثنين من الحيضين والنفاسين والحيض  
 والنفاس ( واقل الناهر ) المذكور تالف فهو ( في النفاسين

سنة أشهر) لانه ادنى مدة الحمل فلو فصل اقل من ذلك كانا توأمين  
والنفاس من الاول فقط كما مر ويأتى (وفى) حق (غيرهما) من  
حيضين او حيض ونفاس (خمس عشرة يوما) وان كان اقل من  
ذلك فالثانى استحاضة مص فاذا وقع ذلك الطهر التام بين دميين  
(فالدمان المحيطان به حيضان) وكذا الحكم في الاكثر بطريق اولى  
مص اى الاكثر من طهر خمسة عشر (ان بلغ كل اصبا) ثلاثة او  
اكثر (ولم يمنع مانع والا) اى وان لم يبلغ اصبا او منع مانع  
من الحيض مثل كونها حاملا او كونه زائدا على حادتها مجاوزا  
للعشرة (فاستحاضة او نفاس) صورته امرأة رأت دما حال  
حيضها خمسة ايام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت ورات  
دما فالدم الثانى نفاس والدم الاول استحاضة مع انها مكنتان بالطهر  
بحر نفيه بخلاف الطهر فشمل الصحيح الفاسد بعد كونه تاما فالطهر التام  
الفاسد وهو الذى خالطه دم كما مر يفصل بين الدميين وانما يفسد من حيث  
انه لا يصلح انصب العادة في المبتدأة لامن - بث الفصل وعدمه كما يطهر في الفصل  
الرابع وروح ولورات ثلاثة دما كعادتها ثم خمسة عشر طهرا ثم يوما دما ثم يوما  
طهرا ثم ثلاثة دما فالثلاثة الاولى والاحيرة حيضان او حود طهر تام بينهما  
وان كان فاسدا منها وصلت فيه يوما بدم (والطهر الناقص) من اقله  
(كالدم المنوال) لانه طهر فاسد كما في الهداية (لا يفصل بين الدميين) بل  
يجعل الكل حيضا ان لم يزد على العشرة والا فالزائد عليها او على العادة  
استحاضة (مطلقا) اى سواء كان اول من ثلاثة ايام وهو بالذماف او ازيد  
وسواء كان ذلك الازيد مثل الدميين المحيطان به او اقل او اكثر وسواء كان  
في مدة الحيض او لا عند اى يومين وهو قول اى حنفية آخرى وعائمه  
في وز بداية الحيض بالطهر وسواء بانها اذا استلط الدم بطريقه فلو  
رأت دما يوما دما واربع عشر يوما دما يوما دما العشرة الاولى  
سبعة ايام او اقل المعادة دما طهرها يوما دما رسة طهرها يوما دما

فالعشرة الطهر حيض ان كانت عادتها والا ردت الى عادتها وعند محمد  
الطهر الشاخص لا يفصل او مثل الدمين او اقل في مدة الحيض ولو اكثر  
فصل ان بلغ ثلاثا فاكثرت ثم ان كان في كل من الجائنين فصاب فالسابق  
حيض ولو في احدهما فهو البيض والا فالكل استحصاضة ولا يجوز  
عنده بدأ الحيض ولا ختمه بالطهر فلو رأت مبتدأة يوما دما ويومين  
طهرا ويوما دما فالاربعة حيض اتفاقا لان الطهر دون ثلاث ولو  
رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسبعة حيض الاستواء ولو  
رأت ثلاثة دما وخمسة طهرا ويوما دما فالثلاثة حيض لقلة الطهر  
فيسار فاصلا هذا خلاصة ما في مسرود الهداية وغيرها وفي  
المسئلة ست روايات وهاتان اشهرها وقد صحح رواية محمد في المبسوط  
والحيط وعليها الفتوى وفي السراج وكثير من المتأخرين افقوا بقول  
ابي يوسف لانه اسهل على المفتي والمستفتي وفي الهداية والاخذ به ايسر  
وفي الفتح وهو الاولى (وسيجي ان شاء الله تعالى) في الفصل الثاني  
بعض ذلك (وكذا الطهر الفاسد) المتخلل بين الدمين (في النفاس)  
لا يفصل بينهما ويجعل كالدم المتوالي حتى او ولدت فانقطع دمها ثم رأت  
اشر الاربعين دما فكله نفاس كما مر وسياتي في الفصل الثاني \* ثم اعلم  
ان عدم فصله بخاص بما اذا كان الدم الثاني في مدة الاربعين لا بعدها  
واذا قال في السراج ثم الطهر المتخلل بين دمي النفاس لا يفصل وان كان  
الحق فقبوله بين دمي النفاس صريح في ان الدم الثاني في مدة الاربعين  
والا فلو كان لا يفصل مطلقا لم ان من ولدت ورأت عشرين دما ثم  
طهرت ستة او اثنين ثم رأت الدم ان يكون ذلك الطهر كالدم المتوالي  
ولا قائل به لكن اذا وقع الدم الثاني خارج الاربعين فان كان الطهر  
المتخلل تاما فصل بينهما ولم يجعل كالدم المتوالي وان كان نافعا لم يفصل  
لانه لا يفصل في الحيض ففي النفاس اولى لان الطهر النافس فاسد  
في نفسه بخلاف التام بوضوح ما قلنا ما في الحيض او رأت خمسة دما وخمسة

عشر طهرها وخمسة دما وخمسة عشر طهرها ثم استقر الدم فعنده نفاسها  
خمسعة وتسعون لانه لا حبرة بالطهر الاول لاحاطة الدم بطرفيه والثاني  
مستبر لان به تم الاربعون ولو رأت ثلاثين دما وعشرة طهرها ويوما دما  
فعند ابي يوسف الاربعون نفاس لانه يفتيم النفاس بالطهر ويقلب الطهر نفاسا  
باحاطة الدمين به كما سيأتى وعند محمد الثلاثون نفاس انتهى فقوله لان به تم الاربعون  
اى فكان الدم الثاني واقعا بعد ما يكون حبضا لوجود الطهر الفاصل فمذا  
ما طهر لى والله تعالى اعلم (واكثر الطهر لاحاطة) بل قد يستغرق العمر (الاعتدال)  
الحاجة الى (نصب العادة) عند استقرار الدم (ويجوز ان شاء الله تعالى) تفصيل  
ذلك فى الفصل الرابع (والعادة تثبت بمرة واحدة فى السبب والنفاس)  
هذا قول ابي يوسف وابى حنيفة اخرا قال فى المحيط وبه يفتى وفى موضع  
اخر وصليبه القنوى هذا فى السبب اما فى النفاس فتفق عليه مصه قلت  
وكذا المبتدأة بالسبب تثبت العادة لها بمرة واحدة اتفاقا كما فى السراج وانما  
الخلافا فى المعتادة اذا رأت ما يتخالف عاداتها مرة واحدة هل يصير ذلك  
المتخالف مادة لها ام لا بل فيد من تكراره مرتين بيان ذلك لو كانت  
عاداتها خمسة من اول الشهر فرأت ستة فهي حبض اتفاقا لكن عندها  
يصير ذلك عادة فاذا استقر بها الدم فى الشهر الثانى ترد الى اخر ما رأت  
وعند محمد الى العادة القديمة ولو رأت الستة مرتين ترد اليها عند الاستقرار  
اتفاقا وقامد فى السراج وقوله (دما او طهر) منصوصان على التمييز  
(ان كانا مجتمعين) بخلاف الفاسدين كما اوضحناه فى اخر النوع الاول  
(وتأمل كذلك) اى بمرة واحدة فى السبب والنفاس دما او طهر  
وفيه الخلاف المار لكن هذا فى العادة الاصلية وهى ان ترى دمين متتقين  
وطهرين متتقين على الولاء او اكثر لا السببية بان ترى اطهارا متتقة  
ودماء متتقة فاتها ثلثه من بروية المتخالف اتفاقا ثمرة ذلك فى الفتح  
وغيره (زمانا) غير مذكور من الشاغل (بان لم تر فيه) اى فى زمان

عاداتها كما لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فصغت ولم تر فيها ولا في بقية الشهر أو رات بعدها خمسة (أو رات) الخمسة (قبله) أي قبل زمان عاداتها ولم تر فيه وإنما نص على القلبية مع أنها داخلية في قوله بأن لم تر فيه لأن الانتقال فيها حصل قبل عدم الرؤية فيه فأمل (و) تنقل (عددًا أن رات ما يخافه) أي العدد (صحيحًا) حال من معمول رات وقوله (طهرًا أو دما) بدل من صحيحًا أو عطف بيان كما لو كانت عاداتها خمسة حيضًا وخمسة وعشرين طهرًا فرات في أيامها ثلاثة دما وخمسة وعشرين طهرًا أو خمسة دما وثلاثة وعشرين طهرًا (أو) رات ما يخافه حالة كون المرتب (دما فاسدًا جاوز العشرة ووقع) من آخره (نصاب) ثلاثة أيام فأكثر (في بعض) أيام (العادة وبعثها) أي ووقع بعض العادة (من الطهر الصحيح) مثاله عاداتها خمسة من أول الشهر فرات الدم سبعة قبله وأربعة في أوله وانقطع فهذا دم فاسد لأنه جاوز العشرة ووقع منه نصاب الحيض في بعض أيام العادة وبعثها الباقي وهو الخامس وقع من الطهر الصحيح فترد إلى عاداتها من حيث المكان دون العدد لأن الخامس لم يقع بعده دم حتى يجهل حينها لأن أبا يوسف وإن كان يجيز ختم الحيض بالطهر لكن شرطه عندئذ إحالة الدم بطريق الطهر كما قدمناه وقد تنقل عددًا وزمانًا وهو ظاهر وسأتي تفصيل هذا المحل في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى ❖ وأما الفصول ❖ عطف على قوله أما المقدمة (فستة الفصول الأول في) بيان (ابتداء ثبوت الدعاء الثلاثة) الحيض والنفاس والاستحاضة (و) بيان (انتهائها) أي انتهاء ثبوتها الذي يزول به أحكامها (و) في بيان (الكراهة) بوزن قلل (أما الأول فعند ظهور الدم بان يخرج من الفرج الداسل) أي الفرج الخارج والأول وهو المدور بمنزلة الدبر أو الاحليل والثاني وهو الطويل بمنزلة الألتين أو القلفة (أو) لم يتدخل أحد الفرج الداسل بل (سماوي) أي ساوي (مرفق) والدوزن هو الدم (كالدم) العائد إلى الرحم

من الاحليل) بالكسر مخرج البول من ذكر الانسان والابن من الثدي قاموس  
والمراد هنا الاول (والدبر) بضم و بضمين (والفريج بان ساوى الحرف)  
من احد هذه الخارج (ينقض به الوضوء) سواء كان دما او بولا  
او عاتقا (معانقا) اى قبله كان او كثيرا (ويثبت به) اى بما ظهر  
(النفاس) والحيض ان كان دما صحيحا (يعنى بان كان بعد خروج الولد  
او اكثره في النفاس ولم ينقض من ثلاثة في الحيض) من ثبت تسمع  
سنة او اكثر (ويثبت به باوضهها قال في المصباح البرهاني واكثر مشايخ زماننا  
على هذا انتهى) وعليه الفتوى سراج وهو المختار وقيل ست وقيل  
سبع وقيل اثنا عشر فتح (فان احس) بصفة المجهول ولم يقل احسب  
ليدل فيه حديث الرجال والنساء (ابتداء نزوله) اى الدم ونحوه  
كالبول (وام يظهر) الى حرف المخرج (او منع) بصفة المجهول ايضا  
معطوف على لم يظهر (منه) اى من ظهوره (بالشد) على ظاهر  
المخرج بنحو خرقة (او الاحتشاء) في باطنه فهو فطنة (فليس له  
حكم) اى لا يثبت به الوضوء ولا يثبت به الحيض وقيل يثبت بمجرد  
الاحساس بما قد منه (وان منع بعد الظهور اولا فالحيض والنفاس  
باقيان) اى لا يزول بهذا المنع حكمها الثابت بالظهور اولا كما لو خرج  
بشره المني ومنع باقيد عن النروح فان لا تزول الجنابة (دون الاستحاضة)  
ذاته اذا ذكر منع دمه زال حكمها (واما الكلام في) حكم الخارج  
من (غير البيلين) القبل والدر (فلا حكم للظهور والمجاذاة) بمجردهما  
(بل لابد من النروح) واو بالاشراج كغيره في الاستحاضة خلافا لما في  
الاشراج والبصر من ان الاشراج خبره غير كما او نعتة في رد المحتار (و)  
لا بد ايضا من (الدليلان) واختلف في تفسيره في المصباح من ابي  
المراد ان يظهر بغيره ومنعه اذا اشم على راس الخارج وصار  
الشرع راسه فيمنع لا يشرع في راسه في الدرر الثاني  
ان



الاولى والمراد السيلان ولو بالقوة حتى لو مسح كمالا خرج او وضع عليه  
قطنة او التي عليه رمادا او ترابا ثم ظهر ثانيا فتربه ثم وثم فانه يجمع فان  
كان بحيث لو تركه سال بغلبة الظن نقض قالوا وانما يجمع اذا كان في محاسن  
واحد مرة بعد اخرى فلو في محاسن فلا كما في التارخايه والبحر ( الى ما )  
اي موضع من البدن ( يجب تطهيره في الغسل ) من الجنابة وعم التطهير  
المسح كما لو لم يمكنه غسل راسه اعذر وامكنه مسحه فخرج منه دم وسال  
اليه والمراد سيلانه اليه واو حكما فيشمل ماؤا افتصد ولم يتلطخ راس الجرح  
فانه ناقض مع انه سأل الى الارض دون البدن وكذا او مص العلق  
او القراد الكبير الدم وخرج ما لو سأل في داخل العين او باطن الجرح  
فانه موضع لا يجب تطهيره لانه مضر وزاد في التسخ بعد قوله يجب او يندب  
وابنه في البحر بقولهم اذا نزل الدم الى فصية الانف نقض اي لان  
المباغاة في الاستنشاق الى ما اشتد من الانف مسنونة وتقام تحقيق ذلك  
في حواشينا رد المختار ( في نقض الوضوء ) متعلق بمعنى التثني في قوله فلا  
حكم وقوله بل لا بدوا بالظهور والخروج لكن يحتاج الى تكلف تأمل ( فلو منع  
الجرح السائل من السيلان انتفى العذر ) بلا خلاف و ذلك واجب  
بالقدر الممكن ولو بهصلاته موما قائما او قاعدا كما سيأتي تفصيله آخر  
الرسالة ان شاء الله تعالى ( كالاخصاصة ) في اصح القولين وقيل  
انها كالحيض ( وفي النفاس لا بد ) في ثبوت حكمه ( مع ذلك ) اي مع  
خروج الدم من الفرج الداخل ( من خروج اكثر الولد ) هذا اصح  
الاقوال وفي الخلاصة ان خرج الاقل لا يكون نفسا فان لم يصل تكون  
ماصبة فتؤتى بقدر او بحفرة صغيرة ويجلس هناك كيلا تؤذى الولد  
وعند محمد لا بد من خروج كله ( فان ولدت ولم ير دما فعلها  
الغسل ) هذا قول ابى حنيفة وقول ابى يوسف اولا ثم رجع ابو يوسف  
وقال هي طاهرة لا يغسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول ابى حنيفة وبه  
يشهد الصدر الشهيد كذا في المحيط وصححه في التطهيرين والسراج وكان

هو المذهب بحر ( لان الولد لا ينفك عن بلة ) بالكسر والتشديد اى  
 رطوبته ( دم ) كذا حال في الفتح وحال الزيلعي بان نفس خروج الولد  
 نفاس اى ولو لم يوجد معه بلة اصلا وهو صريح في انها تصير نفساء  
 وبه صرح في النهاية ايضا وبه يدفع ما في النهر من ان وجوب الغسل  
 عليها الاحتياط كما صرحوا به فلا يلزم منه كونها نفساء وثامه فيما علقته  
 على البحر ( ولو خرج الولد من غير الفرج ) كخرج بطنها ( ان خرج  
 الدم من الفرج نفاس والا فلا ) لكن تنقضي به العدة وتفسخ الامة  
 ام ولد ولو علق طالقها بولادتها وقع لوجود الشرط بحر ( والسقط )  
 بالمركات الثلاث الولد بسقط من بطن امه ميتا وهو مستبين الخلق والا  
 فليس بسقط كذا في المغرب فقوله ( ان استبان بعض خلقه ) ابيان انه  
 لا يشترط استئانة الكل بل يكفي البعض ( كالشعر والظفر ) واليد والرجل  
 والاصبع ( فولد ) اى فهو ولد تصبر به نساء وتثبت لها بقية الاحكام  
 من ادخسها العدة ونحوها مما علمته آذنا وزاد في البحر عن النهاية ولا  
 يكون ماراته قبل اسقاطه حينما اى لانها حامل والحامل لا تحيض كما  
 حر ( والا ) يستبين شئ من خلقه ( فلا ) يكون ولدا ولا تثبت به هذه  
 الاحكام ( ولا كثر ماراته من الدم ) بعد اسقاطه ( حيض ان بلغ نصابا )  
 ثلاثة ايام فاكثر ( وتقدمه مظهر تام ) ليكون فاصلا بين هذا الحيض  
 وحيضه ( والا ) يوجد واحد من هذين الشرطين او فقد احدهما  
 وقما ( واستحاضته ) ولو لم تعلم انه مستبين ام لا بان اسقطته في المخرج مثلا  
 وان لم يبق الدم فسيأتي - كذا ان شاء الله تعالى في آخر الفصل الخامس  
 ( وارادت ولدن او اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدن  
 اول من ستة اشهر ) ولو بين الاول والثالث اكثر منها في الاصح بحر  
 ( فانفاس من الاول فقط ) هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو  
 الصحيح وعند محمد من الثاني كذا في الترتيب والطاهر ان المراد  
 الاول من الاولين الثلاثة ثم لا خلاف ان ادخسها العدة من الاخير



سئل بعض المشايخ عن الرضعة اذا لم تر حيضاً فعالجته حتى رأت صفرة  
 في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة (فان رأت بعده) اي بعد هذا السن  
 (دعها انصا) كالا سود والاحمر القاني (نصا بالحيض) قال صدر الشريعة طاهر الرواية وقال  
 وفي المحيط قال بعضهم لا يكون حيضاً وجعله صدر الشريعة طاهر الرواية وقال  
 بعضهم ان حكم بالاياس فليس بحيض والا فيحيض وفي الحجة وهو الصحيح  
 (والا) يكن كذلك بان رأت صفرة او كدرة او تربية صدر الشريعة والكبرة  
 ما هو كالماء الكدر والترية نوع منها كلون التراب بتسديد المياه وتخفيفها بغير  
 همزة الى التراب يعني التراب والصفرة كصفرة القر والبن او الحسن  
 على الاختلاف (فانصا) وفي البصر عن الشيخ ثم انما ينقضي الحكم  
 بالاياس بالدم النالص فيما يستقبل لافيا معنى متى لا تفسد الانسجة  
 المباشرة قبل العودة انتهى فلو اعتدت بالاشهر فرائه قبل تمام الاشهر  
 استأنفت لا بعدها كما اختاره الشهيد وصدر الشريعة وهذا مستحسن  
 والابائي وقته في المستقبل بالحيض كما خصه في الخلاصة وغيرها وفي  
 الجوهره والنجي انه الصحيح المختار وعلمه الفتوى وفي الصحيح القدوري  
 ان هذا التصحيح ارى من تصحيح المداينة فساد النكاح وبطلان  
 العدة وفي التمهيد اصل الروايات كذا في باب العدة من الدر المختار وما  
 زيد المدة هنا الدم بكونه نالسا وهو الاسود والاحمر القاني كما ذكرنا  
 صارا ملطاً ان يتوهم ان دم الحيض يشترط فيه ذلك في الايسة وغيرها  
 دفع ذلك بقوله (وفي غير الايسة ما بعد البياض النالص) قيل هو شيء  
 يزيد النبط الايمن در (من الالوان) كالتنمرة وغيرها من الخمسة  
 السائفة (في حكم الدم) في مدة الحيض والنفاس وانكر ابو يوسف  
 الكدرة في ارل الحيض دون انره وشيخهم من اكر المذمومة والصحيح  
 انها حيض من شهر الايسة وفي المسامع من شهر الايسة اراقى بشي  
 من ماء اوله في موضع المذمومة (الا لا يرد) نايعر (والعبر  
 في الار) في موضع المذمومة (الا لا يرد) اي الكرسف

( وهو طرى ولا يعتبر النغير ) الى لون آخر ( بعد ذلك ) كما اوراث  
 بياضا فاصفر بعد اليس او بالعكس اعتبر ما كان قبل النغير ( واما  
 الكرسف ) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة القطن وفي  
 اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج ( فسنة ) اى استحب وضعه  
 كما في الفتح وشرح الوقاية ( للبكر ) اى من لم تزل عذرتها ( عند  
 الحيض فقط ) اى دن حالة الطهر ( وللثيب ) من زالت بكارتها  
 ( مطلقا ) لانها لاتامن عن خروج شئ منها فتحتاط في ذلك خصوصا  
 في حالة الصلاة بخلاف البكر كما في المحيط ونقل في البحر ما ذكره المص  
 عن شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للثيب حالة الحيض مستحب  
 حالة الطهر ولو صلنا بغير كرسف جاز انتهى ( وسن تطيبه بمسك  
 ونحوه ) لقطع رائحة الدم ( ويكره وضعه ) اى وضعه بجمعه  
 ( في الفرج الداخل ) لانه يشبه النكاح بيدها محيط ( ولو وضعت  
 الكرسف في الليل وهى سائضة او نفسا فنظرت في الصباح فرأت عليه  
 البياض ) الخالص ( حكم بطهارتها من حين وضعت ) لليقن  
 بطهارتها وقته محيط ( فعلها قضاء النساء ) لخروج وقته وهى طاهرة  
 ( واو ) وضعت ليل وكانت ( طاهرة فرأت عليه الدم ) في الصباح  
 ( فبعض من حين رأت ) على القياس في استناد الحوادث الى اقرب  
 الاوقات وفي الفتح فنقضى العشا ايضا ان لم تكن صلاتها قبل الوضع  
 انزالها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعتة وسائضا في الثانية  
 حين رفعته اخذا بالاحتياط فيهما انتهى فتأمل ( ثم ان الكرسف اما ان  
 يوضع في الفرج الخارج او الداخل ) وقد سئل اول الفصل بانها ( وفي  
 الاول ان ابل شئ منه ) اى الكرسف ولو الجانب الداخل منه  
 في الفرج الخارج ( يثبت الحيض ) في المائض ( ونقض الوضوء ) في  
 المستحاضة لان الشرط فيها خروج الدم الى الفرج الخارج اوالى ما  
 يحاذى حرف الداخل كما مر وقد وجد بذلك ( وفي الثاني ) اى وضعه  
 ( ن )

في الفرج الداخل ( ان ابتل الجانب الداخل ) من الكرسف ( ولم تنفذ  
 البلة ) اي لم تخرج ( الى ما يعاذي حرف الفرج الداخل لا يثبت شيء )  
 من الحيض ونقص الوضوء ( الا ان يخرج الكرسف ) فتح يثبت  
 الحيض ونقص الوضوء لامن زمان الابتلال لما مر ان الشرط  
 النروح دون الاحساس فلو احسبت بنزول الدم الى الفرج الداخل وعلمت  
 بابتلال الكرسف به من الجانب الداخل فقط فلم تخرجه الى اليوم الثاني  
 لم يثبت له حكم الا وقت الاخراج او تفوذ البلة فلذا قال ( وان نفذ ) اي  
 البلة وذكر صغيرها لانها بمعنى الدم اي وان خرجت الى ما يعاذي حرف  
 الفرج الداخل ( هيئت ) حكمه من الحيض او نقص الوضوء ثم هذا ان  
 ابق بعض الكرسف في الفرج الخارج ( وان كان الكرسف كله في  
 الداخل فابتل كله ) اي الكرسف ( فان كان مبتلا ) كذا في اكثر  
 النسخ واهله بعضهم اولا وتقديم الباء الموحدة المنوطة على الاء المنة  
 المنوطة المشددة من التثنية والابتل القطع ويقال ايضا بتل الشيء اي ميره  
 كما في التاموس وفي نسخة متعقلا بالسين والفاء وهي احسن لانها المستعملة  
 في عباراتهم هنا اي فان كان مميرا ( عن حرف ) الفرج ( الداخل )  
 ومتسلا عنه بارباعه ( فلا حكم له ) لعدم تحقق الشرط وهو الخروج كما مر  
 ( والا ) بان كان لرفه مما ذيا لحرف الداخل او اعلا منه فجاوزه عنه ( فيروج )  
 اي فذلك خروج للدم فيجب به حكمه ( وكذا الحكم في الذكر ) اذا حشى احليله  
 بتل الجانب الداخل دون الخارج لا ينتقض الوضوء بخلاف ما لو ابتل  
 الخارج وكذلك اذا كانت القطنة متسلة عن راس الاحليل ( وكل هذا ) اي  
 قوله ثم ان الكرسف الخ ( مفهوم مما سبق ) اول التمهيد ( وتفصيل له )  
 انما يبيح التمهيد الثاني في بيان احكام ( المبتدأة والمعاداة ) المتقدم ذكرها  
 في النوع الاول من المقدمة ( اما الاولى فكل مارات ) اي كل دم راته ( حيض ) ان  
 لم يكن اقل من نصاب ( ونفاس ) او او يعني او ( الا ما جاوز اكثرهما ) اي العشرة  
 والاربعين ( ولا تنس ) ما مر في انش المقدمة اعني ( كون الطهر الناقص ) عن

خمسة عشر يوما ( كالتوالي ) أى كالدّم المتصل بما قبله و بما بعده فلا  
يفصل بين الدمين مطلقا و يجعل كله او بعضها حيضا وان لم يمتد بآر  
الحيض او ختمه بالطهر وهذا قول أبى يوسف كما اوضحناه فى المقدمة  
( فان رأت البتداء ساعة ) أى حصّة من الزمان ( دما ثم اربعة عشر  
يوما طهرا ثم ساعة دما ) فهذا طهر ناقص وقد وقع بين دميين فلا  
يفصل بينهما بل يكون كالدّم التوالى وح ( فالعشرة من اوله ) أى مارات  
( حيض ) يحكم ببلوغها به فتصح ( فتغتسل ) عند تمام العشرة وان كان  
على طهر ( وتنفى صومها ) ان كانت فى رمضان ( فيجوز ختم حيضها )  
أى البتداء ( بالطهر ) كما فى هذا المثال ( لا بدّوها ) لان الطهر الذى يجعل كالدّم  
التوالى لا بد ان يقع بين دميين فيأخذ فى البتداء جعل الاول منهما أيضا بالضرورة  
بخلاف المعتادة فان الدّم الاول قد يكون قبل ايام مادتها فجعل الطهر الواقع فى ايام  
عادتها هو الحيض وحده وانما جاز بدو حيضها وختمه بالطهر كما سيصرح  
به المصنف ( ولو ولدت ) أى البتداء ( فانقطع دمها ) بعد ساعة مثلا ( ثم  
رات آخر الاربعين ) أى فى آخر يوم منها ( دما فكله نفاس ) لما مر فى  
المقدمة ان الطهر المتخلل فى الاربعين فليلا كان او كثيرا كله نفاس لان الاربعين  
فى النفاس كالعشرة فى الحيض وجميع ما تخلل فى العشرة حيض فكذا فى  
الاربعين ( وان انقطع فى آخر ثلاثين ثم جاد قبل تمام شمس واربعين )  
من حين الولادة ( فالاربعون نفاس ) لجران ختمه بالطهر كالحيض  
ويكون الدّم الثانى استعاضة لما مر انه لا يتوالى حيض ونفاس بل لا بد  
من طهر تام بينهما وان يوجد ( وان عاد بعد تمام شمس واربعين فالنفاس  
الاثون فقط ) لان الطهرهما تام باع خمسة عشر يوما فيفصل بين الدميين  
فلا يمكن جعله كالتوالى بخلاف المسئلة الى ان يلا وح فان بلغ الدّم الثانى  
فصاها فهو حيض والافاستعاضة ولا يبان ذلك ما مر من ان الطهر له دمى  
بين الدميين فى النفاس وان كل خمسة عشر ما كفى لا ذلك فيما اذا كان  
كل من الدميين مدة النفاس وهذا ما لم يأتى ووقع بعد الاربعين وح ان





العادة شئ وفي الثاني وقع يومان فيضها خمسة من اول مارات لجاوزة  
الدم العشرة فتزد الى عادتها من حيث العدد وتنتقل من حيث الزمان  
لانه طهر لم يقع قبله دم فلا يمكن جعله حيضا (وان وقع) نصاب الدم  
في زمان العادة (فالواقع في زمانها فقط حيض والباقي استحياض فان  
كان الواقع) في زمان العادة (مساويا لعادتها عددا فالعادة باقية)  
في حق العدد والزمان معا كما او ظهرت خمسيتها ورات قبلها خمسة  
دما وبعدها يوما دما فخمستها حيض لوقوعها بين دمين ولا انتقال  
اصلا (والا) اي ان لم يكن الواقع في زمان العادة مساويا لها (انتقلت)  
اي العادة (عددا الى ماراته) حال كون ماراته (ناقصا) قيد به لانه  
لا احتمال لكون الواقع في العادة زائدا عليها وذلك كما او ظهرت يومين  
من اول خمسيتها ثم رات احد عشر دما فالثلاثة الباقية من خمسيتها حيض  
لانها نصاب في زمان العادة لكنه اقل عددا منها فقد انتقلت عددا  
لا زمانا (وان لم يجاوز) الدم العشرة (فالمكمل حيض) ان ظهرت بعده  
طهرا صحيحا خمسة عشر يوما والا ردت الى عادتها لانه صار كالدم المتوالي  
كما في التارخاتيه ومثاله ما في البحر عن السراج لو كانت عادتها خمسة  
من اول الشهر فرات ستة فالسادس حيض ايضا ولو ظهرت بعده اربعة  
عشر ثم رات الدم ردت الى عادتها والسادس استحياض (فان لم يتساويا)  
اي العادة والمخالفة (عددا) كما ملنا اخرا (صار الثاني عادة والا)  
اي وان تساويا (فالعدد بحاله) سواء رات نصابا في ايام عادتها او قبلها  
او بعدها او بعضه في ايامها وبعضه قبلها او بعدها لكن ان وافق زمانا وعددا  
فلا انتقال اصلا والا فالانتقال ثابت على حسب المخالف ولو جاوز الدم العشرة  
ردت الى عادتها في جميع هذه الصور كما علم من اطلاقه المار وقدم مثل المص  
فيما يأتي لبعض ما قلناه وتفصيل ذلك يعلم من المحيط والسراج وغيرهما  
(ولنمثل) لما مر من تفصيل قاعدة الانتقال في النفاس والمبعض (بأمثلة)  
توضيحا للطالبين) لما ذكره من صعوبة هذا البحث (أمثلة النفاس)  
(امراة)

أمرأة حادثها في النفاس عَشْرُونَ وَاثْنَتَيْ ( بعد ذلك ) فَرَاتٍ عَشْرَةَ دِمَا  
وعَشْرِينَ طَهْرًا وَاحِدَ عَشْرٍ دِمَا ( قيل لقوله قَانِ جَاوَزَ الْآرَ بَعَيْنَ لَانَ الطَّهْرِ  
فِيهَا كَالِدَمِ الْمَتَوَالِي أَوْ قَوْنَهُ بَيْنَ دَمَيْنِ كَمَا مَرَّ فَعَشْرُونَ مِنْ أَوَّلِ مَارَاتٍ  
نَفَاسٍ وَإِنْ خَتَمَ بِالطَّهْرِ رَدَا إِلَى حَادِثَتِهَا وَالْآقَى وَهُوَ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ  
اسْتِحْضَاةً ( أَوْ رَاتٍ يَوْمًا دِمَا وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا وَارْبَعَةَ عَشْرَ  
طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) فَتَفَاسُهَا عَشْرُونَ أَيْضًا رَدَا إِلَى حَادِثَتِهَا لِلْجَاوِزَةِ قَانِ  
الطَّهْرِ الثَّانِي نَاقِصٍ لِإِنْخِصَالِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فَهُوَ كَالِدَمِ الْمَتَوَالِي كَالطَّهْرِ  
الْأَوَّلِ ( أَوْ رَاتٍ خَمْسَةَ دِمَا وَارْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) قِيلَ  
أَقُولُهُ وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْ اتَّقَلَّتْ إِلَى مَارَاتِهِ قَالِكُلِّ نَفَاسٍ ( أَوْ رَاتٍ ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ  
دِمَا وَاثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ قِيلَ أَيْضًا  
لِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْ وَعَلَيْهِ قَالِدَمِ الْأَوَّلِ نَفَاسُهَا وَالْآخِرِ اسْتِحْضَاةً وَأَوْ بَاقٍ  
نَصَابًا كَانَ حَيْثُهَا فَقَدْ اتَّقَلَّتْ حَادِثَتُهَا بِتَقْصَانِ يَوْمَيْنِ لَعَدَمِ الْجَاوِزَةِ لِأَنَّ  
الطَّهْرَ مَعْتَبَرٌ هُنَا لِيَكُونَ تَامًا صَحِيحًا لَمْ يَقَعْ بَيْنَ دَمَيْنِ نَفَاسٌ لِأَنَّ الدَّمَ الثَّانِي  
وَقَعَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا لَا يَفْسُدُ الطَّهْرُ التَّامُ بِجَعْلِهِ كَالِدَمِ  
الْمَتَوَالِي بِخِلَافِ الطَّهْرِ النَّاقِصِ لِأَنَّهُ فَاسِدٌ فِي نَفْسِهِ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ  
الدَّمَ الثَّانِي فِي الْأَرْبَعِينَ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ الطَّهْرُ مَطْلَقًا كَمَا أَوْ وَاثْنَتَيْ فَرَاتٍ سَاعَةً  
دِمَا ثُمَّ رَاتٍ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِينَ سَاعَةً دِمَا كَمَا أَوْ فَيُخْتَلَفُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنْ  
الْمَقْدَمَةِ هَذَا مَا نَظَرْتُ ( أَوْ رَاتٍ يَوْمًا دِمَا وَارْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا  
دِمَا وَخَمْسَةَ عَشْرَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) فَتَفَاسُهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ آخِرُهَا دِمَا  
بِخِلَافِ الْمَثَلِ الَّذِي دَلَّهِ فَقَدْ اتَّقَلَّتْ حَادِثَتُهَا زَادَةَ سِتَّةَ عَشْرٍ لَعَدَمِ الْجَاوِزَةِ  
لِأَنَّ الطَّهْرَ الْآخِرَ مَعْتَبَرٌ كَمَا صَحَّحْتُهُ آتِيًا ( وَامْتِلَأِ الْمَقِيشَ ) عَلَى تَرْتِيبِ  
الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَجْزَالًا لِفَائِدَتِهِ وَتَوْضِيحِهِ لِلتَّائِيَةِ ( أَمْرًا حَادِثَتِهَا فِي  
الْمَقِيشِ خَمْسَةٌ وَالطَّهْرُ هَا خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ رَاتٍ عَلَى حَادِثَتِهَا فِي الْمَقِيشِ خَمْسَةٌ  
دِمَا وَخَمْسَةَ عَشْرَ طَهْرًا وَاحِدَ عَشْرٍ دِمَا ) هَذَا قِيلَ أَقُولُهُ إِنْ لَمْ يَقَعْ فِي  
زَمَانِ الْعَادَةِ نَسَبَابِ الْحِجَابِ فَإِنَّ الدَّمَ الْآخِرَ خَمْسَةٌ مِنْهُ حَيْثُ كَانَ أَوْ قَوْنَهُ

بعد طهر تام وقد تجاوز العشرة ولم يقع منه نصاب في زمان العادة فان  
 زمانه بعد خمسة وخمسين فانتقلت العادة زمانا والعدد وهو خمسة بحاله  
 يعتبر من اول مارات ومثله قوله ( او رأت خمسة دما و ستة واربعين  
 دما او احد عشر دما ) لكن ههنا لم يقع في زمان العادة شيء اصلا وهما  
 وقع دون نصاب فان يؤخر من احدهما عشر يوما في زمان العادة  
 ولا يمكن جعلهما حضا فانتقلت العادة زمانا وبقي العدد بحاله ايضا  
 ( او رأت خمسة دما وثمانية واربعين دما ) وانى عشر دما ( هذا  
 قبل لما اذا وقع في زمان العادة نصاب مساو لها فان الدم لا يجاوز  
 العشرة وقد وقع سبعة منه في زمان الطهر وخمسة منه في زمان عادتھا  
 في الحيض فتزد اليها ولا انتقال اصلا ومثله قوله ( او رأت خمسة دما  
 واربعة وخمسين طهرا وهو ما دما واربعة عشر طهرا ربو دما ) لكن ههنا  
 بدى الحيض وختم بالطهر فان اليوم الدم المتوسل تمام مدة الطهر  
 والاربعة عشر بعده في حكم الدم المتوالي لايها ما لم يندرس رقع بين  
 دميين فبعضه من اولها حيض والباقي استنساخ والعادة باقية عددا  
 وزمانا كالثال قبله ( او رأت خمسة دما و خمسة وخمسين  
 طهرا وثلاثة دما واربعة عشر طهرا ربو دما ) قبل لما اذا وقع  
 في زمان العادة نصاب غير مساو لها عددا فان الثلاثة  
 الدم وقعت في زمان عادتھا والاربعة عشر دما كالمساو المتوالي  
 فقد تجاوز الدم العشرة فتزد الى العادة زمانا وتزد الى العدد  
 الواقعة فيها ( او رأت خمسة دما و خمسة وخمسين طهرا و دما )  
 شروع في التمسك بشواهد ما رآه في التمسك بها من ان طهر  
 بعد ما طهرا صحيحا كما قد مضى وقد اذلت الامامة اعداءها وقا  
 رات ههنا دما في اياتها رأت العادة ما رأت ( او رأت خمسة دما و  
 طهر او عشرة دما ) والعدد من دما الى دما ( او رأت دما )  
 ايضا في الطهر هذا الى ان يبرر وان عدل في التمسك بها رأت  
 ( ١ )



الحيض وقيد بالعادة لان الابتداء لا يجوز بدؤها بالطهر كما قدمناه اول  
 الفصل وهذا كله على قول ابي يوسف ايضا كما بيناه في النوع الثاني  
 والله تعالى اعلم ﴿ النص الثاني في الانقطاع ﴾ لا نخلو اما ان يكون  
 اتمام العشرة او دونها اتمام العادة او دونها ( ان انقطع الدم ) ولو  
 حكمها بان زاد ( على اكثر المدة ) اى العشرة ( فى الحيض و ) الاربعين  
 ( فى النفاس يحكم بطهارتها ) اى بمجرد مضي اكثر المدة ولو بدون  
 انقطاع او اغتسال وانما عبر بالانقطاع لئلا يلازم بقية الانواع ( حتى  
 يجوز ) ان فعل له ( وطؤها بدون اغسل ) لانه لا يزيد على هذه المدة  
 ( لكن لا يستحب ) بل يستحب تأخيرها ما بعد الغسل ( و ) حتى ( او  
 بقی من وقت ) صلاة ( فرض مقدار ) ما يمكن فيه الشروع بالصلاة  
 وهو ( ان تقول الله ) هذا عند ابي حنيفة قال فى التارخانية والنسوى  
 عليه وقال ابو يوسف التحريم لله اكبر ( يجب قضاؤه ) ولو بقی منه  
 ما يمكنها الاغتسال فيه ايضا يجب ادائه ( والا ) اى وان لم يبق منه  
 هذا المقدار فلا قضا ولا اداء وحتى يجب عليها الصوم ( فان  
 انقطع ) اى مضت مدة الاكثر ( قل الفجر ) بساعة ولو قلت سراج  
 ( فى رمضان يجزئها صومه ويجب ) عليها ( قضاء العشاء والا ) بان  
 انقطع مع الفجر او بعده ( فلا ) وكذا او كانت مطلقة حلت للازواج  
 واورجمية انقطعت رجعت سراج ( فالعتبر الجزء الاخير من الوقت )  
 بقدر التحريم فلو كانت فيه بظاهر وجبت الصلاة والا فلا ( كما فى  
 الباعث والاسلام ) فان الصبي او بلغ والكافر او اسلم فى اخر الوقت  
 وبقى منه قدر التحريم وجب الفرض عند المحققين من اصحابنا وقبل  
 قدر ما يمكن فيه الاداء وعلى هذا المجنون او افاق والمساقر او اقام  
 والمقيم او سافر او حاضرت او جن فى اخر الوقت سقط الفرض وقامه  
 فى التارخانية فى الفصل التاسع عشر من كتاب الصلاة ( وان انقطع )  
 حقيقة ( قبل اكثر المدة ) وان يتنص عن العادة فى العبادة كما بأتى ( ففى )  
 ( اى )

اي المرأة ( ان كانت كناية تطهر بمجرد انقطاع الدم ) فلا لزوم  
المسلم وطؤها في الحال ادم خطاياها بالانفسال ( وان كانت مسلمة )  
فيكمها في حق الصلاة انها يازمها القضاء ان بقي من الوقت قدر  
التحرية وقدر الغسل او التيمم عند العجز عن الماء بخلاف ما لو انقطع  
لاكثر الماء فانه يكون قدر التحرية كفاً لان زمان الغسل او التيمم من  
الطهر فلا يربد الحيض على العشرة والنفاس على الاربعين فبمجرد  
الانقطاع تخرج من الحيض والنفاس فاذا ادركت بعده قدر التحرية  
تحقق طهرها فيه وان لم تغسل وبارمها القضاء اما هنا ( زمان الغسل  
او التيمم حيض ونفاس ) فلا يحكم بمطهراتها قبل الغسل او التيمم فلا بد  
ان يبقى من الوقت زمن يسعه ويسع التحرية ( حتى اذا لم يبق بعده )  
اي بعد زمان الغسل او التيمم ( من الوقت مقدار التحرية لا يجب  
الغسل ) ( حتى ) فيجزئها المصوم ان لم يسمعها اي الغسل والتحرية  
( الباقي من الليل قبل الشجر ) ويصح في الجبب الاكتفاء بالمصوم بقاء قدر  
الغسل فقط ومشى عليه في الدرك فكل بعد في البهر عن التوشيح  
و السراج ما ذكره المصنف من لزوم قدر التحرية ايضا ونحوه في الزيلعي  
قال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر انتهى ويثنا وجهه في رد المحتار « ١ »  
﴿ تنبيه ﴾ المراد بالغسل ما يعمل مستداما كالاستنسا وتلمع الثوب والتستر  
عن الاعين وفي شرح البرزوي وام يذكر ان المراد به الغسل المستون  
او الفرش والطاهر الفرش لانه ثبت به رجوعان جانب الطهارة كذا  
في شرح التحرير الاصول لابن امير سماح ( ولا يجوز وطؤها ) اي وطئ

« ١ » هو انه او اجزاها المصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لم ان يحكم بمطهراتها  
من الحيض لان المصوم لا يبرى من الحائض ولزم ان يدل وطؤها مع  
انه - لاف ما اطلقوا عليه من انه لا يعمل مالم تصدر الصلاة دنا في ذمها  
ولا يجب عليها الا بادراك الغسل والتحرية انتهى منه

من انقطع دمها قبل اكثر المدة وكذا لا تقطع الرجعة ولا  
تجسل للزواج وكذا لا تقطع الرجعة ولا تجسل للزواج  
( الا ان تجسل ) وان لم تجسل به ( او تنيم ) عند انجمن عن الماء ( فتجلى )  
بالنيم وهو المصباح من المذهب كما في البحر لانها بالصلة فحق الحكم  
عليها بالطهارة فلم يعتبر احتمال عود الدم بخلاف ما لو لم تجسل لان النيم  
بمرضه البطلان عند رؤية الماء وقبل لا تستقط الصلاة بالنيم وانزل في  
السراج انه الاصح ( او ) ان ( تفسير صلاة ديناني ذمها ) وذلك بان  
يبقى من الوقت بعد الانقطاع مقدار الغسل والخروج فانه يحكم بطهارتها  
بعض ذلك الوقت ويجب ساقها القضاء وان لم تجسل وزوجها وطؤها  
بعده ولو قبل الغسل خلافا لفر سراج ( حتى لو انقطع قبل طلوع  
الشمس ) بزمان يسير لا يسع الغسل ومقدماته والخروج ( لا يجوز وطؤها  
حتى يدخل وقت العصر ) لانه لما بقي من وقت الطهر ذلك الزمان اليسير  
ثم خرج وجب القضاء وما قبل الزوال ليس وقت صلاة فلا يعتبر خروجه  
( وكذا لو انقطع قبل العشاء ) بزمان يسير لا يجوز وطؤها ( حتى انقطع  
الغجر ان لم تجسل او تنيم فتجلى ) الشرطية قيد للمصورتين ( الا ان يتم  
اكثر المدة ) اى مدة السبعين او الثمانين ( قبلهما ) اى قبل الغسل والنيم  
فانه بعد تمام اكثر المدة تحا الوطئ بلا شرط كما مر ( هذا ) المذكور  
من الاحكام ( في الشراء و ) وكذا في ( المعتادة اذا انقطع ) دمها ( في  
ايام ) عادتها او بعدها ( قبل تمام اكثر المدة ) واما اذا انقطع قبلها اى  
قبل العادة وفوق الثلاث ( فهي في - في الصلاة والصوم كذلك ) حتى  
لو انقطع وقد بقي من وقت الصلاة او ليلة الصوم قدر ما يسع  
الغسل والخروج وجبا والا فلا ( واما الوطئ فلا يجوز حتى تمضي  
باعتبارها ) وان انقضت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في  
الاجتناب ههنا ( حتى لو كان من جنسها ) المسادها ( عشرة - ضمت ثلاثه  
وطهران - لا دخل وطؤها ) وان نزل العادة نيم او كانت هذه الحادثة  
( هي )

هي الثالثة من العدة انقطعت الرجعة ٢ ولا تزوج باخر احتياطاً وتامه في  
 الجهر ( وكذا الناس ) حتى او كانت عادتها فيه اربعين فرات عشرين  
 وظهرت تسعة عشر لا يئمل وطؤها قبل تمام العادة ( ثم ان المرأة ) كلما  
 رأت الدم تركت الصلاة مبتدئة كانت او معتادة كما سباني في الفصل السادس  
 و ( كلما انقطع دمها في المضي قبل ثلاثة ايام ) تصلي لكن ( ننظر الى  
 اخر الوقت ) اي المستحب كما في بعض النسخ ( وجوبا ) في الفتاوى  
 اما نحن اذا انقطع دمها الاقل من عشرة ننظر الى اخر الوقت المستحب  
 دون المذكور نص عليه محمد في الاصل قال اذا انقطع في وقت العشاء توخر  
 الى وقت يكرهها ان تنسل فيها وتصلي قبل ان تغرب الليل وما بعد  
 نصف الليل مكره انتهى سراج ( فان لم يجد ) في الوقت ( نوضا ) مضارع  
 مخذوف احدى الثانيين ( وصل ) اذا شاعت قوت الوقت ( وتدوم )  
 ان انقطع ايلا ( ارتشبه ) بالصائم اي قد كمن المفطرة بشيذ اليوم ان انقطع  
 نهارا طهره الشهر ( وان عاد ) في الوقت او بعده في العشرة كما ياتي  
 ( بطل الحكم بطهارتها فتعد ) من الصلاة والصوم ( وبعد الثالث )  
 مبطوف على قوله قبل ثلاث ايام ( ان انقطع دل العادة فذلك ) الحكم  
 ( لكن ) هنا ( تصلي بالغسل لنا انقطع ) لا ما وضوء لانه تحقق كونهما  
 حائضا رؤبة الدم ثلاثة فاكتر ( او بعد العادة ) ان وان انقطع بعد تمام  
 العادة فالحكم ايضا ( كذلك لكن ) هنا ( التبر ) اي تاخير الغسل كما  
 في التارنابي او تاخيره لادخل الصلاة ( مستحب لا واجب ) ان يعود  
 الدم بعد العادة لا يوجب خلاف ما قلناه ولذا وجب التأخير وويل قول  
 كذلك في الموضعين انه لو عاد الدم بطل الحكم بطهارتها فكانها لم تطهر  
 قال في التارنابي وهذا اذا جاء في العشرة ولم يجاوزها وظهرت بعد  
 ذلك خمسة عشر يوما ولو تجاوزها او نهض الشهر عن ذلك طالعشرة

٢ اراد به ج ياء اي لا يملكها ولا يملكها الا في وقتها



حيض أو بئدأة والا فإيام عادتھا وأو اعتادت في الحيض يوما دما ويوما  
طهرها هكذا إلى العشرة فإذا رأت الدم في اليوم الأول تركت الصلاة  
والصوم وإذا طهرت في الثاني فوضأت وصلت وفي الثالث تركت الصلاة  
والصوم وفي الرابع تغتسل وتصلّي هكذا إلى العشرة انتهى وشعوه في  
صدر الشريعة (والنفاس كما بيض) في الأحكام المذكورة (غير أنه  
يجب الغسل فيه كلما انقطع على كل حال) سواء كان قبل ثلاثة أو بعدها  
لأنه لا يقل له في كل انقطاع يحتمل خروجها من النفاس فوجب الغسل  
بخلاف ما قبل اثلاث في الحيض من الفصل الرابع في أحكام  
(الاستمرار) أي استمرار الدم وزيادته على أكثر المدة (هو أن وقع في  
العتادة وطهرها وحيضها ما اعتادت) وترد إليها فيها (في جميع الأحكام  
أن كان طهرها) المعتاد (أقل من ستة أشهر والا) بأن كان ستة أشهر  
فأكثر لا يقدر لذلك لأن الطهر بين الدمين أقل من اثني مدة الحمل عادة  
(ويرد إلى سنة أشهر الأساعة) تحقيقا لافاوت بين طهر الحيض وطهر  
الحمل (وحيضها بحاله) وهذا قول محمد بن إبراهيم الميمني قال في  
العناية وغيرها وعليه الأكثر وفي التارخاية وعليه الاعتماد وعند أبي  
عصمة بن معاذ المروزي ترد على عادتھا وأن طالت مثلا أن كانت عادتھا  
في الطهر سنة وفي الحيض عشرة يامرها بالصلاة والصوم سنة وتركها  
عشرة وتنقض عتدتها بثلاث سنين وشهر وعشرة أيام أن كان الطلاق في أول  
حيضها في حسابها وقال في الكافي وعند عامة العلماء ترد إلى عشرين كما لو  
كانت مستحاضة وفي الخلاصة شهر كامل وفي المحيط المبرحسي وعن  
محمد أنه مقرر بشهرين واختاره المالكي وهو الأصح قال في الغاية قيل  
والفتوى على قول المالكي واخترا قول الميمني لقوة قوله رواية ودراية  
أه قلت أكن في البحر عن النهاية والعناية وأنتج أن ما اختاره  
المالكي الشهير عليه أنه لا بأس على المفتي والتيسر انتهى ومشى  
عليه في الدرر لا فقط الفتوى آذ الفاء الصحيح (وإن وقع) أي الاستمرار  
(في)

( في المبتدأة ) فلا يخلوا ما ان تبلغ بالحيض او بالحمل اما الثانية فسأني حكمها واما الاولى فعلى اربعة وجوه اما ان يستقر بها الدم من اول ما بلغت او بعد عارات دما وطهرا صحيحين او فاسدين او دما صحيحا وطهرا فاسدا ولا يتصور عكسه في المبتدأة لما الوجه الاول ( فيضها من اول الاستقرار عشرة وطهرها عشرون ) كما في المتون وغيرها خلافا لما في امداد الفناج من ان طهرها خمسة عشر فانه يخالف لما في عامة الكتب فانه ( ثم دلت دأها وعاشستها اربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى نفاس وحيض ) بل لا بد من طهر تام بينها كما مر بيانه في المقدمة ( ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأها ) والوجه الثاني قوله ( وان رأت مبتدأة دما وطهرا صحيحين ثم استقر الدم تكون معتادة وقد سبق حكمها ) قريبا ( مثاله مراهقة رأت خمسة دما واربعين طهرا ثم استقر الدم ) فقد صارت معتادة فتزد في زمن الاستقرار الى عاداتها وح ( خمسة من اول الاستقرار حيض لا يصلي ) فيها ( ولا تصوم ولا توطأ وكذا سائر احكام الحيض ) ( الثانية في التفصيل السادس ) ثم اربعون طهرها تفعل ( فيها هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطهارات ) وهكذا دأها الى ان ينقطع وتزى بعده خلاف عاداتها والوجه الثالث قوله ( وان رأت دما وطهرا فاسدين فلا اعتبار بها ) في نصب العادة المبتدأة وهذا الوجه على مسعين لان الطهر قد يكون فاسدا نقصا من خمسة عشر يوما وقد يكون بخلافه اسم ( فان كان الطهر ) قد فسد بكونه ( فاسدا ) يكون كما استقر دأها ابتداء ) فيمكن استقر دأها من ابتداء بلوغها وقد عرفت حكمها في الوجه الاول وصرح به بقوله ( عشرة من ابتداء الاستقرار ولو سلم ) كما في الدماء اربعون ثم اربع ( حرجها ) شهر المأثأ وهو قوله عشرة ( وعشرون دأها ثم ذلك دأها ) فادام الاستقرار ( مثاله مراهقة رأت عشرة دما واربعين طهرا ثم استقر الدم ) فالدم الاول فاسد فبأنه على العشرة وكذا الثاني لانه خمسة عشر ولا يصح له اربع

منها لنصب العادة ويحكم على هذا الطهر بأنه دم ( فالاستمرار حكمها من  
 اول مارات ) اي من اول الاحد عشر ( لما عرفت ) قبيل الفصل الاول  
 ( ان الطهر الناقص كالدم المتوالي ) لا يفصل بين الدمين واذا كان  
 كذلك صار الاستمرار الحكمي من اول الدم الاول وهو الاحد عشر  
 فعشرة من اولها حيض وعشرون بعدها طهر فيكون خمسة من اول  
 الاستمرار الحقيقي من طهرها فتصلي فيها ايضا ثم تعد عشرة ثم  
 تصلي عشرين وذلك دأبها كما في الترخايد وغيرها ثم بين القسم  
 الثاني من قسمي الوجه الثالث بقوله ( وان كان الطهر تاما ) وقد فسد  
 بمخالطته الدم كما ستعرفه ويسمى صحيحا في الظاهر فاسدا في المعنى ولا  
 يخلو اما ان يزيد مجموع ذلك الطهر والدم الفاسد الذي قبله على  
 ثلاثين اولا ( فان لم يزيد على ثلاثين فكالمساق ) اي حكمه حكم  
 القسم الاول وتصوير ذلك ( بان رات احد عشر دما وخمس عشرة  
 طهرا ثم استمر الدم ) فالدم الاول فاسد زيادته والطهر صحيح ظاهرا  
 لانه تام فاسد معنى لما يأتي وح فلا اعتبار بها في نصب العادة بل  
 ( عشرة من اول مارات حيض وعشرون طهر ) فيكون اربعة ايام من  
 اول الاستمرار بنية طهرها فتصلي فيها ثم تعد عشرة ثم تصلي عشرين ( ثم ذلك  
 دأبها ) وهذا قول محمد بن ابراهيم الليداني قال في المحيط السرحي هو الصحيح  
 وقال الدقاق حيضها عشرة وطهرها ستة عشر اقول وكان الدقاق ينظر الى ظاهر  
 الطهر لكونه تاما فجعله مصلا بين الدمين ولم ينظر الى فساد المعنى  
 وجعلها معادة ( وان زاد ) اي الدم والطهر على ثلاثين ( باز رات  
 احد عشر دما وعشرين طهرا ثم استمر فعشرة من اول مارات حيض ثم  
 الناق ( طهر ) وهو الحادي عشر وما بعده ( الى اول الاستمرار ثم تستأنف  
 من اول الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهر ثم ذلك دأبها ) مادام  
 الاستمرار وانما لم يجعل الطهر في هاتين العورتين عادة لهما ترجع اليها في  
 زمن الاستمرار ( لان الطهر ) المذكور ( وان كان ) صحيحا ظاهرا لكونه  
 ( تاما )

(ثامناً) لكن (أولاً دم) وهو اليوم الثالث على العشرة فاعلم (تصلي به) فيكون من جملة الطهر المتخلل بين الدمين (فيفسد) به لما مر في المقدمة ان الطهر الصحيح مالا يكون اول من خمسة عشر ولا يشوبه دم ويكون بين الدمين الصحيحين والطهر الفاسد ما خالفه وهذا طهر خالطه دم في اوله (فلا يصلح لنصب العادة) والماصل ان فساد الدم يفسد الطهر المتخلل فيجعل كالدّم المتوالى فتصير الراه كأنها ابتدئت بالاستقرار ويكون بعضها عشرة وطهرها عشرون لكن ان لم يرد الدم والطهر على ثلاثين يعتبر ذلك من اول مارات وان زاد اعتبر من اول الاستقرار الحقيقي ويكون جميع ما بين دم الحيض الاول ودم الاستقرار طهره ما قبل وجد ذلك ان العادة الغالبة في النساء ان لا يزيد الحيض والطهر على شهر ولا ينقص وإذا جعل الحيض في الاستقرار عشرة والطهر عشرون بقية الشهر سواء رأت قبل الاستقرار دماً وطهره فاسد أو لم تر شيئاً لكن اذا كان فساد الطهر من حيث المعنى فقط وزاد مع الدم على ثلاثين يحل ما زاد على العشرة من الدم مع جميع الطهر الذي بعده طهرها لها لعشرون فقط ثم يبدأ اعتبار العشرة والعشرين من اول الاستقرار ولا يجعل شيئاً من الطهر المذكور حيث ان الاصل في الطهر ان لا يجعل شيئاً الا ان ضرورة ولا ضرورة هنا فيعتبر كالدّم التراجع بكونه طهره صحيحاً دهرها بما اعتبر كله طهر اذ انقصا عن ثلاثين والوجه الرابع قوله (وان كان الدم صحيحاً والطهر فاسداً يعتبر الدم) في نصب العادة يزداد اليه في زمن الاستقرار (لا الطهر) بل يكون طهرها في زمن الاستقرار ما ينجم الشهر سواء كان فساد الطهر ظاهراً ومعنى بان رأت خمسة دماً واربع عشرة طهرها ثم اعتبر الدم في نفسها من ذلك وطهرها بقية الشهر عشرون فتصلي من اول الاستقرار احد عشر كله الطهر ثم تقصد خمسة وتصلي تسعة وعشرين وذلك دأبها كما في التائيد او كان فساداً معني فقط (بان رأت مثلاً ثلاثة دماً وخمسة عشر طهرها وبومها دماً وخمسة عشر

طهرا ثم استمر الدم ) فهنا الثلاثة الاول دم صحيح وما بعدها الى الاستقرار  
طهر فاسد معنى لان اليوم الدم المتوسط لا يمكن جعله بانفراده حبيضا  
ولا يمكن ان يؤخذ له يومان من الطهر الذي بعده لتكون الثلاثة حبيضا  
لان الحيض وان جاز ختمه بالطهر لكن لابد ان يكون بعد ذلك الطهر  
دم واو حكما ولم يوجد لان الطهر الثاني لا يمكن جعله كالدم المتوالي  
لكونه طهرا تاما فصار فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فيكون  
ذلك اليوم المتوسط من الطهر ففسده كل من الطهر الذي قبله  
والذي بعده وان كان كل منهما تاما فيكون اليوم مع الطهرين  
طاهرا صحيحا طاهرا فاسدا معنى لان وسطه دم نصلي فيه ولهذا اشترط  
في الطهر الصحيح ان لا يشوبه دم في اوله ولا في وسطه ولا في اخره كما  
تقدم في المقدمة واذا فسد لم يصلح لنصب العادة فيئذ ( الثلاثة الاولى  
حيض والباقي طهر الى الاستقرار ثم تستأنف فثلاثة من اول الاستقرار  
حيض ) على عادتها فيه ( وسبعة وعشرون ) بقية الشهر ( طهر ) وهذا  
دايما ( ولو كان الطهر الثاني ) في الصورة المذكورة ( اربعة عشر فطهرها  
خمس عشرة ) وهي بعد الثلاثة الحيض ( وحيضها الثاني يتبدل من الدم  
المتوسط ) بين الطهرين وهو اليوم الدم ( الى ثلاثة ) بان يضم الى ذلك  
الروم يومان من الطهر الذي بعده لان ذلك الطهر لما كان نافعا عن خمسة  
عشر لم يصلح فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فكان كالدم المتوالي  
فلم يكن اخذ يومين منه لتكمله عادتها في الحيض بخلاف ما مر كما افاده  
في التارخا فيه ( ثم طهرها خمسة عشر ) اثنا عشر منها بقية الطهر  
الثاني وثلاثة منها من اول الاستقرار فتصلي من اوله ثلاثة ثم تفقد ثلاثة  
ايضا ثم تصلي خمسة عشر ( وذلك دايما ) مادام الاستقرار ردا الى  
عادتها في حيض ثلاثة وطهر خمسة عشر ( ان حيئذ ) اي حين  
مرضا الطهر الثاني اربعة عشر ( يكون الدم والطهر الاول ) الذي  
بعده ( صحيحين فيصلحان لنصب العادة ) اما الدم وهو الثلاثة الاولى  
( وطاهر )

فطاهر وأما الطاهر وهو الخمسة عشر فلا يكون طاهرا تاما لم يتخالطه دم  
فاسد ووقع بين دمين متنجسين ثم شرع في المبتدأة بالجل فقال ( وإن رأت  
طهرا متنجسا ثم استقر الدم ولم تزد الطهر حيزا أصلا كراهقة بلغت  
الجل فوالت ورات أربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم في طهرا  
عشرة من أول الاستقرار وطهرها خمسة عشر ) ردا إلى عادتها وبه  
( وذلك دأبها ) مادام الاستقرار ( وكذا السكك ) وهو جعل مارات من  
الطهر عادة لها ( إذا زاد الطهر ) على خمسة عشر ( لأنه صحيح يصلح  
لحسب العادة ) هذا الاتفاق على قول أبي عثمان فإن المصدر الشاهد  
هذا القول البق فيذهب إلى يوسف طاهرا وبه يقتضي وعند المحدثين  
كذلك إلى أحد وعشرين فزيد يكون حيزها خمسة وطهرها أحد  
وعشرين ثم كلما زاد الطهر نقص من الحيز مثله إلى ستة وعشرين  
ففيه حيزها ثلاثة وطهرها ستة وعشرون فإن زاد على هذا فبوافق  
المحدثين أبا عثمان حيزها عشرة من أول الاستقرار وطهرها مثل مارات  
فبها أي عدد كان ( بخلاف ما إذا ) نقص طهرها عن خمسة عشر فانه  
يكون بعد الأربعين طهرها عشرين وحيزها عشرة وذلك دأبها عند  
ما إذا ولدت واستقر بها الدم ابتداء وبخلاف ما إذا ( زاد دما على  
أربعين في النفاس ) بيوم مثلا ( ثم رأت طهرا خمسة عشر أو أكثر ثم  
استقر الدم حيث يفسد الطهر ) لأنه يتخالطه دم يوم تؤمر بالامتناع فيه  
( فلا يصلح ) ذلك الطهر ( حسب العادة ) وإنه ( فإن كان بين  
النفاس واستقرار عشرين أو أكثر ) كان زاد دما على الأربعين بخمسة  
أو ستة مثلا ( عشرة من أول الاستقرار ) حتى وعشرون طهرا وذلك  
دأبها والا ( بأن كان ) أقل من عشرين كان زاد على الأربعين  
باربع أو ثلث مثلا ( ثم عشرين من أول الاستقرار للطهر ) ثم استأنف  
عشره فبعض عشرين دما وبذلك دأبها ( وما ذكر في الترتيب والامتناع  
هذا المسألة ) هذا الفصل في ما إذا ولدت فترات أحدا

واربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم  
نفاسها اربعون وطهرها عشرون كما او وادت واستقر بها الدم فتصلى  
من اول الاستقرار اربعة تمام طهرها ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشري  
وذلك دأبها وعلى قول ابى على الدقاق طهرها ستة عشر وحيضها  
عشرة فتقعد من اول الاستقرار عشرة وتصلى ستة عشر وذلك دأبها  
انتهى ملخصا فتأمل \* تنبيه \* هو عنوان بحث لاحق يعلم من الكلام  
السابق اجالا ( الدماء الفاسدة المسماة بالاستحاضة سبعة الاول مآزاه  
الصغيرة اعنى من لم ينم له ) ذكر الضمير مرعاة للفظ من ( تسع سنين  
والثاني مآزاه الآيسه غير الاسود والاحمر والاشات مآزاه الحامل بغير  
ولادة والرابع ماجاوز اكثر الحيض والنفاس الى الحيض الثاني ) في المبتدأة  
فكل ما زاد على الاكثر واقعا بين حيضين او نفاس وحيض فهو استحاضة  
فقوله الى الحيض الثاني بيان لغاية المجاوزة لا لاستتراط الاستقرار  
( والخامس ما نقص من الثلاثة في مدة الحيض والسادس ما عدا ) اى  
بجاوز ( العادة الى حيض غيرها ) يعنى مآزاه بين الحيضين تجاوزا ايام  
العادة فى الحيض الاول يكون استحاضة ( بشرط تجاوزة ) الدم  
( العشرة و ) بشرط ( وقوع النصاب ) ثلاثة ايام فاكثر ( فيها ) اى  
فى ايام العادة وذلك كما او كانت مادتها خمسة من اول الشهر فرات  
خمسيتها او ثلاثة منها دما واستقر الى الحيض الثانية فى الشهر  
الثانى فا بعد العادة الى الحيض الثانى استحاضة \* وقيد تجاوزة  
العشرة لانه اوزاد على العادة ولم يتجاوز العشرة تقل العادة فى العدد  
ويكون كله حيضا ان طهرت بعده طهرا صحيحا والاردت الى عادتها  
كما او ختمناه فى الفصل الثانى \* وقيد بوقوع النصاب فيها لانه او لم يقع فهو  
قسم آخر ذكره بقوله ( والسابع ما بعد مقدار عدد العادة كذلك ) اى  
الى حيض غيرها ( بشرط تجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها )  
كما اورات قبل خمسيتها يوما دما وطهرت خمسيتها اربعة منها ثم رات  
( الدم )

الدم سبعة أو أكثر ففها جاوز الدم العشرة ولم تر في أيامها فصاها فترد الى عادتھا في العدد والزمان كما علمته في الفصل الثاني فيكون مقدار عادتھا وهو خمسة حيضا وما سواه من اليوم السابق والايام الاخر الى الحيض الثاني استحصاضة وقيده بالمجاورة لانه لو لم يجاوز تنزل العادة ويكون اليوم السابق وما بعده حيضا بالشرط الذي ذكرناه وعدم وقوع النصاب احتراز عن القسم السادس ونفي قسم آخر وهو ما زاد على العادة في النفاس وجاوز الاربعين والله تعالى اعلم بأن الفصل الخامس في المضلة بأنه يجب على كل امرأة حفظ عادتھا في الحيض والنفاس والطهر عدد او مكانا ( ككونه خمسة مثلا من اول الشهر واخره مثلا واطاق المكان على الزمان تجاوزا ( فان جئت او انجى علمها او ) تساهلت في حفظ ذلك و ( لم تنعم لدينها فسقا ونسيت عادتھا فاستمر الدم فعلمها ) بعد ما افافت او ندمت ( ان تنحري ) بغلبة الطل كما في اشتباه القبلة واعداد الركعات ( فان استقر طهرها على موضع حيضها وعدده علمت به والافعالها الاخذ بالاحوط في الاحكام ) فاعلم على ظنھا انه حيضها او طهرها علمت به وان ترددت تصلي وتصوم احتياطا على ما باتى تفصيله ( ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق يقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة اشهر الا ساعة ) هذا قول الميذاني وعليه الاكثر وفيه اقوال اخر ذكرنا بعضها سابقا و حاله ( فشقني عدتها بنسبة عشر شهرا وعشرة ايام غير اربع ساعات ) لاحتمال ان الطلاق كان بعد ساعة من حيضها فلا تحسب هذه الحيفنة وذلك عشرة ايام الا ساعة ثم يحتاج الى ثلاثة اطهار وثلاثة حيض وانما الزمنا فسنأني ( ولا تدخل المسجد ولا تطوف الا للرياء ) لا ركن الحاح فلا يترك لاحتمال الحيض بخلاف القدوم لانه سنة ( ثم تعبد ) طواف الرياء ( بعد عشرة ايام ) يقع احدهما في طهر يقيت ( و ) الا ( لا مصدر ) بالتحريك فلا تتركه اوجوبه على غير المكي ( ولا تعبد ) لاسما او كانت مظاهرة فقد حرجت



عن العهدة والا فلا يجب عليها بحر ( ولا تمس المصحف ولا يجوز وطئها  
ابداً ) لأن التحريم في الفروج لا يجوز نص عليه محمد محيط ( ولا تصلي  
ولا تصوم تطوعاً ) قيد لهما ( ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة وتصلي  
الفرض والواجب والسنن المشهورة ) أي المؤكدة كما عبر به في البحر  
لكونها تبعاً للفرائض ( وتقرأ في كل ركعة ) المفروض والواجب أعني  
( الفاتحة وسورة قصيرة ) على الصحيح وقيل تقتصر على المفروض بحر  
( سوى ) استثناء بالنسبة إلى السورة لا الفاتحة ( ما عدا الأولين من  
الفرض ) ولو عملاً كالوتر وما عدا الأولين هو الأخيرة من الفرض الثلاثي  
والأخيرتان من الرباعي وحاصله أنها تقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة  
من الفرائض والسنن إلا الأخيرة أو الأخيرتين من الفرض فلا تقرأ في شيء  
من ذلك السورة بل تقرأ الفاتحة فقط لوجودها في رواية عن أبي حنيفة  
محيط وقيل لا تقرأ أصلاً والصحيح الأول كما في التارخانية ( وتقرأ  
الفتوت ) على ما ذكره الصدر الشهيد وقال بعض المشايخ لا لأنه سورتان  
عند عمر وأبي فندعو بغيره احتياطاً كما في التارخانية والأول ظاهر  
المذهب وعليه الفتوى الإجماع القطعي على أنه ليس بقرآن بحر  
( وسائر الدعوات ) والاذكار ( وكلما ترددت بين الطهر ودخول الحيض  
صليت بالوضوء لوقت كل صلاة ) مثاله امرأة تذكر أن حيضها  
في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الأخير ولا تذكر غير هذين  
فإنها في النصف الأول تردد بين الدخول والطهر وفي النصف  
الأخير بين الطهر والخروج وأما إذا لم تذكر شيئاً أصلاً فهي مترددة في كل  
زمان بين الطهر والدخول فحكمه حكم التردد بين الطهر والخروج بلا  
فرق ( وإن ) ترددت ( بين الطهر والخروج ) من الحيض كما مثلنا  
( وبالعسل ) أي فتصلي بالعسل ( كذلك ) أي لكل وقت صلاة أقول  
وهذا استحسان والقياس أن تغتسل في كل ساعة لأنه مأمور ساعة  
الأوتوهم أنها وقت خروجها من الحيض وقال السرخسي في المحيط

والنسي والصحح انها تغسل اكل صلاة وفيها قالا خرج بين مع ان  
 الاحتمال لا ينقطع بما قالا بلواز الانقطاع في اثناء الصلاة او بعد الغسل  
 قبل الشروع في الصلاة فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه  
 برهان الدين في المحيط وقد تداركنا ذلك الاحتمال باختيار قول ابي سهل  
 انها تصلى (ثم تسجد في وقت الثانية بعد الغسل قبل الوقتية وهكذا  
 تصنع في) وقت (كل صلاة) انتهى اى احتياطاً لانهما كانت  
 حائضاً في وقت الاولى وتكون طاهرة في وقت الثانية فتتبعن باداء  
 احدهما بالطهارة كما في التارخاتبة قلت وفيه نظر لانها اذا كانت حائضاً  
 في وقت الاولى لا يلزمها القضاء فالطاهر ان المراد لاحتمال حيضها في  
 وقت اداء صلاة الاولى وطهرها قبل خروج وقتها لان العبرة لآخر الوقت  
 كما مر فاذا طهرت في الوقت بعد ما صلت يلزمها القضاء في وقت الثانية  
 (وان سمعت سجدة) اى آيتها (فوجدت الحال سقطت عنها) لانها  
 ان كانت طاهرة صح ادائها والام تلزمها بحر (والا) بان وجدت بعد  
 ذلك (اعادتها بعد عشرة ايام) لاحتمال ان السماع كان في الطهر والاداء في  
 الحيض فاذا اعادت بعد العشرة تيقنت بالاداء في الطهر في احد المرتين  
 تارخاتبه (وان كانت عليها) صلاة (فأشبهت فقطتها وعليها اعادتها بعد  
 عشرة ايام) من يوم القضاء وقدمه ابو علي السفاق بما (قبل ان تزيد)  
 المدة (على خمسة عشر) وهو الصحيح لاحتمال ان يعود حيضها بعد  
 خمسة عشر بحر (و) اما حكم الصوم فاعلم (لا يقطار في رمضان اصلاً)  
 لاحتمال طهارتها كل يوم (ثم) انها محال لانها اذا علمت ان حيضها  
 في كل شهر مرة اولاً وعلى كل ايام ان تعلم ان ابداء حيضها بالليل او بالنهار  
 اولاً تعلم وعلى كل ايام ان يكون الشهر كاملاً او ناقصاً وعلى كل ايام ان  
 تقضى موسولاً او مفصولاً بمعنى اربعة وعشرين (ان لم تعلم ان دورها  
 في كل شهر مرة وان ابتدأ بحيضها بالليل او النهار او علمت ان بالنهار وكان  
 شهر رمضان ثلاثين يجب عليها قضاء اثنين وثلاثين) لانها اذا علمت ان

ابتداء بالنهار يكون تمامه في الحادي عشر وإذا لم تعلم أنه بالليل أو النهار  
يحمل على أنه بالنهار أيضا لأنه أحوط الوجوه وهو اختيار الفقيه أبي جعفر  
وهو الأصح وح فأكثر ما فسد من صومها في الشهر ستة عشر أما أحد  
عشر من أوله وخمسة من آخره أو بالعكس فعليها قضا ضعتها كما في  
المحيط قلت وذلك لأنها على احتمال أن تحيض في رمضان مرتين كما ذكر  
لا يقع لها فيه إلا طهر واحد صحيح بصومها منه في أربعة عشر ويكون  
الفساد باقي الشهر وذلك ستة عشر وأما على احتمال أن تحيض مرة  
واحدة فإنه يقع لها فيه طهر كامل وبعض طهر وذلك بان تحيض في  
أثناء الشهر وح فيصح لها صوم أكثر من أربعة عشر فتعامل بالأصرا احتياطاً  
فتقتضي ستة عشر لكن لا يتيقن بصحتها كلها إلا بقضا اثنين وثلاثين وهذا  
( أن قضت موصولاً بـ رمضان ) والمراد بالوصول أن تبدى من ثانی شوال  
لأن صوم يوم العيد لا يجوز و بيان ذلك أنه إذا كان أول رمضان ابتداء حيضها  
فيوم الفطر هو السادس من حيضها الثاني فلا تصومه ثم لا يجوز لها صوم خمسة  
بقية حيضها ثم يجوز لها في أربعة عشر ثم لا يجوز لها في أحد عشر ثم يجوز لها في يومين  
وجملة ذلك اثنان وثلاثون محيط ( وان مفصلاً فتمانية وثلاثين ) لاحتمال  
أن ابتداء القضا وافق أول يوم من حيضها فلا يجوز لها الصوم في أحد عشر  
ثم يجوز في أربعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في يومين فاجلته  
ثمانية وثلاثون يجب عليها صومها شيقن بجواز ستة عشر منها تأخرها  
ومحيط أقول لكن في هذا الإطلاق نظر لأن وجوب الثمانية والثلاثين إنما  
يظهر إذا كان الفصل بمقدار مدة طهرها أي أربعة عشر أو أكثر ليعتبر هذا  
الاحتمال المذكور لأنك علمت أنه لا يلزم فساد ستة عشر من صومها إلا على  
احتمال أن يقع في رمضان حيضتان وطهر واحد أما لو وقع فيه حيض  
واحد وطهران فالفساد أقل من ستة عشر لأنه صح لها صوم طهر كامل  
وبعض الطهر الآخر وإذا كان الفصل بأقل من أربعة عشر يلزم أن يقع  
بعض الطهر في آخر رمضان فيصح صومها فيه وفي طهر كامل قبله  
( بيانه )

بيانه لو فصلات مثلا بثلاثة عشر وصامت يوم الرابع عشر من شوال وقد  
فرضنا احتمال ابتداء حيضها لأول يوم من أيام القضاء يلزم ان يكون  
آخر يوم من رمضان ابتداء طهرها الذي يصح صومها فيه وقبله  
احد عشر حبض لا تصح وقبلها اربعة عشر طهر تصح وقبلها اربعة لا تصح  
فيكون الفاسد خمسة عشر لاسنة عشر وهكذا كلما نقص الفصل يوم  
ينقص الفاسد بقدره \* والحاصل انه لا يلزم قضاء ثمانية وثلاثين الا اذا  
فرضنا فساد سنة عشر من رمضان كما ذكرنا مع فرض مصادقة اول  
القضاء لاول الحبض حتى لو لم يمكن اجتماع الفرضين لا يلزم قضاء  
ثمانية وثلاثين بل اقل ثم بعد كتابة هذا البحث رأت في هامش بعض  
النسخ منقولاً عن المصنف ما نصه هكذا اطلقوا وفي الحقيقة لا يلزم هذا المقدار  
الا في بعض صور الفصل كما اذا ابتدأت القضاء بعد مضي عشرين من  
شوال مثلا واما اذا ابتدأت من ثالثة او رابعة او نحوهما فيكفي اقل من  
هذا المقدار فكانهم ارادوا طرد بعض الفصل بالتسوية تسبيرا على المفتي  
والمفتي باسقاط مؤنة الحساب حتى تعانت وقاست مؤنة قلها السهل  
بالحقيقة انتهى ( وان كان شهر رمضان تسعة وعشرين ) والمسئلة تعالىها  
( تعفى في الوصل اثنين وثلاثين ) لاننا تبينا تجاوز الصوم في اربعة  
عشر وبفساده في خمسة عشر فيلزمها قضاء خمسة عشر ثم لا يجزئها الصوم  
في سبعة من اول شوال لانها بقية حيضها على تقدير حيضها باحد  
عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ولا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها  
في يوم كما في بعض الواضع عن المصنف قلت مقتضى هذا التقرير انها تعفى  
ثلاثة وثلاثين وهكذا رايه معسما به في المحيط للسرخسي لكن لا ينبغي ان  
السيعة التي هي بقية حيضها تصوم منها ستة وتفطر اليوم الاول لانه  
يوم الفطر كما هي فلذا اقتصر في المن على اثنين وثلاثين وهو الذي  
رايه بخط بعض العلماء عن مقصد الطالب معزيا الى المصدر المشهور  
( وفي الفصل سبعة وثلاثين ) جواز ان يوافق صومها ابتداء حيضها

فلا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ثم لا يجزئها في  
 احد عشر ثم يجزئها في يوم محرم خمس وعشرون هذا ما قدمناه في  
 الفصل الاول من البحث السدي ذكرناه انفا في الفصل مع  
 كون الشهر ثلاثين ( وان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان  
 ثلاثون فتقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين ) لاحتمال ان يكون يوم  
 العيد اول طهرها واما في الفصل فلا احتمال ان يوافق ابتداء القضاء بيان  
 ذلك اما في الوصل فلا احتمال ان حيضها خمسة من اول رمضان بقية الحيض  
 ثم طهرها خمسة عشر ثم حيضها عشرة فالقاسد خمسة عشر فاذا  
 فتحتها موصولة بيوم العيد اول طهرها ولا تصومه ثم يجزئها الصوم  
 في اربعة عشر ثم لا يجزئ في عشرة ثم يجزئ في يوم والجملة خمسة  
 وعشرون وان فرض ان حيضها عشرة من اول رمضان وخمسة من اخره  
 تصوم اربعة من اول شوال بعد يوم الفطر لانجزئها لانها بقية حيضها  
 ثم خمسة عشر تجزئها والجملة تسعة عشر والاحتمال الاول احوط فيازنها  
 خمسة وعشرون واما في الفصل فلا احتمال ان ابتداء القضاء وافق  
 اول يوم من حيضها فلا يجزئها الصوم في عشرة ثم يجزئ في خمسة  
 عشر محيط ملخصا ( وان كان تسعة وعشرين تقضى في الوصل  
 عشرين ) لاحتمال ان يكون اول القضاء اول الحيض مع كون  
 الفوائت عشرة قلت وتوضيحه انها محتمل ان تحيض خمسة من  
 اول رمضان وتسعة من اخره او عشرة من اوله واربعة من اخره  
 فالقاسد فيها اربعة عشر ويحتمل ان تحيض في اثنا عشر كان حاضت  
 ليلة السادس وطهرت ليلة السادس عشر والقاسد فيه عشرة فعلى  
 الاول يكون اول القضاء وهو ثاني شوال اول طهرها فتصوم اربعة عشر  
 وتجزئها وعلى الثاني يكون ثاني شوال سادس يوم من حيضها فتصوم  
 خمسة لانجزئها ثم اربعة عشر فتجزيها والجملة تسعة عشر وعلى الثالث  
 يكون اول القضاء اول الحيض فتصوم عشرة لانجزئها ثم عشرة من الطهر  
 ( فتجزيها )

فتجزئها عن العشرة التي عليها والجملة عشرون فعلى الاول يجزئها قضاء  
اربعة عشر وعلى الثاني تسعة عشر وعلى الثالث عشرون فتلزمها  
احتمالا ( وفي الفصل اربعة وعشرين ) لاحتمال ان الفاسد اربعة  
عشر على احد الوجهين الاولين وان القضاء وافق اول يوم من حيضها  
فتصوم عشرة لا تجزئ ثم اربعة عشر تجزئ والجملة اربعة وعشرون  
قال الصويجري همنا القضاء على ما ذكرنا في الفصول الاولين انتهى اى  
من البحث الذى قدمناه ( وان علمت ان حيضها في كل شهر مرة )  
معطوف على قوله ان لم تعلم ان دورها الخ ( وعلمت ان ابتداء النهار اول تعلم  
انه بالنهار ) الجملة على انه ابتداء بالنهار احتمالا كما مر ( تقضى اثنين  
وعشرين مطلقا ) اى وصلت او فصلت مصلا لانه اذا كان بالنهار ينسد من  
صومها احد عشر كما مر فاذا قضت مطلقا احتمل ان يوافق اول القضاء  
اول الحيض فتصوم احد عشر لا تجزئ ثم احد عشر تجزئ والجملة  
اثنان وعشرون تخرج بها عن العهدة بيقين ( وان علمت ان ابتداء  
بالليل تقضى عشرين مطلقا ) لان الفاسد من صومها عشرة فتقضى  
ضيقها لاحتمال موافقة القضاء اول الحيض وصلت او فصلت كما ذكرنا  
هذا كله ان لم تعلم عدد ايامها في الحيض او الطهر ( و ) اما ( ان علمت  
ان حيضها في كل شهر تسعة ) اى وطهرها بقية الشهر كما في التارخايد  
( وعلمت ان ابتداء بالليل ) فانها ( تقضى ثمانية عشر مطلقا ) وصلت  
او فصلت ( وان لم تعلم ابتداء او علمت انه بالنهار تقضى عشرين مطلقا )  
لان اكثر ما فسد من صومها في الوجه الاول تسعة وفي الثاني عشرة  
مقضى ضيق ذلك لاحتمال اعتراض الحيض في اول يوم من القضاء  
تارخايد ( وان علمت ان حيضها ثلاثة وثلاثين وطهرها يعمل ) وطهرها  
( على الاقل ) عشرين عشر ثم ان كان رمضان تاما وعلمت ان ابتداء حيقها  
بالليل تقضى تسعة مطلقا ) وصلت او فصلت لانه يحتمل انها حاقضت  
في اول رمضان ثلاثة ثم دامت تسعة عشر ثم حاقضت الثلاثة ثم طهرت

خمس عشرة عشر فقد فسد من صومها ستة فإذا وصلت القضاء بجاز لها بعد  
 الفطر خمسة ثم تحيض ثلاثة فتفسد ثم تصوم يوما فتصير تسعة وإذا  
 فصلت احتمل اعتراض الحيف في أول يوم القضاء فيفسد صومها في  
 ثلاثة ثم يجوز في ستة فتصير تسعة تأخر خاتمه وإذا كان رمضان ناقصا فإذا  
 وصلت بجاز لها بعد الفطر ستة تكفيها وإذا فصلت فتقضى تسعة كما  
 في التمام ( وإن لم تعلم ابتداء ) أنه بالليل أو النهار ( أو علمت أنه بالنهار  
 نقضى اثني عشر مطلقا ) لأنه يحتمل أنها حاضت في أول رمضان فيفسد  
 صومها في أربعة ثم يجوز في أربعة عشر ثم يفسد في أربعة وقد فسد  
 ثمانية فإذا قدمت موصولا جاز بعد يوم الفطر خمسة بكهنة طهرها الثاني  
 ثم يفسد أربعة ثم يجوز ثلاثة تمام الاثني عشر وإذا فصلت احتمل عروض  
 الحيف في أول القضاء فيفسد في أربعة ثم يجوز في ثمانية والجملة إذا  
 عشر كل في التأخر خاتمه وإذا كان رمضان ناقصا فإذا وصلت حاز  
 بعد يوم الفطر ستة ثم يفسد أربعة ثم يجوز يومان وبقي الكلام بحاله  
 وهذا ما أشار إليه بقوله ( وخرج ) أنت الأحكام بعد التأمل ( على )  
 قياس ( ما ذكرنا أن كان ) رمضان ( ناقصا ) كما ذكرناه لك ( وإن وجب  
 عليها صوم شهرين ) متتابعين ( في كفارة القتل أو الإفطار ) إذا كانت  
 افطرت عددا في رمضان ( قبل الإتياء ) بالاستمرار ونسيان العادة ( إذ  
 الإفطار في هذا الإتياء لا يوجب كفارة لم يكن الشبهة ) في كل يوم  
 لتردده بين الحيف والطهر تأخر خاتمه ( فإن علمت أن ابتداء حيفها بالليل و  
 أن دورها ) أي عادتها ( في كل شهر ) حرة ( تصوم تسعين يوما )  
 لأنه إذا كان دورها في كل شهر يجوز صومها في عشرين من كل  
 ثلاثين فإذا صامت تسعين تيقنت بجواز ستين ( وإن لم تعلم الأول ) أي  
 أن ابتداء حيفها بالليل بأن علمت أنه بالنهار أو بالليل شيئا ( تصوم ما  
 وأربعة ) بجواز أن يوافق ابتداء صومها ابتداء حيفها فلا يجوز في  
 أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في  
 ( تسعة )

تسعة عشر ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجوز في تسعة عشر فلهذا  
تسعون جاز منها سبعة وخمسون ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجوز في  
ثلاثة فبلغ العدد مائة واربع جاز منها ستون يمين تأرخا به ( وان لم  
تعل الثاني ) اي ان دورها في كل شهر لكن تعلم ان ابتداء بالليل ( تصوم  
مائة ) لانا نجعل ح حيضها عشرة وطهرها خمسة عشر وكلما صامت خمسة  
وعشرين جاز منها خمسة عشر فاذا صامت مائة جاز منها ستون يمين تأرخا به  
( وان لم تعلمها ) اي لم تعلم ان ابتداء بالليل ولا ان دورها في كل شهر  
( تصوم مائة وخمسة عشر ) بل وان ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء الحيض فلا  
يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة عشر وهكذا اربع مرات  
ثم لا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة فبلغ العدد مائة وخمسة  
عشر جاز منها ستون كما في التأرخا به ( وان وجب عليها صوم ثلاثة  
ايام ) متتابعة ( في كفارة يمين ) علمت ان ابتداء حيضها بالليل تصوم  
خمس عشرة ( لاحتمال ان يوافق ابتداء صومها لاربع عشر من طهرها  
فلا يجزئها صوم يومين لعدم التتابع ثم لا يجزئها عشرة ثم تجزئها ثلاثة مص  
اي لان هذه الثلاثة طهر يميننا وقد صامت متتابعة فصحت عن كفارة  
اليمين وانما لم يؤخذ لها يوم مما بعد العشرة مع اليومين قبلها لان الحيض  
ها ينقطع التتابع لانها يكتفى بصوم ثلاثة خالية عن الحيض بخلاف  
الشهرين في كفارة اقتل ( او تصوم ثلاثة ايام ثم تفطر عشرة ثم تصوم  
ثلاثة ) لتيقنها بان احدي الثلاثين وافقت زمان طهرها بفازت عن  
الكفارة محبط ( وان لم تعلم ) ان ابتداء حيضها بالليل ( تصوم ستة عشر )  
بل وان الباقى من طهرها حين شرعت في الصوم يومان فلا تجزئان  
لانقطاع التتابع ثم لا يجزئها في احد عشر ثم يجزئ في ثلاثة والجملة ستة  
عشر تأرخا به ( او تصوم ثلاث وتفطر تسعة وتصوم اربعة ) لاحتمال ان  
اليوم الثالث من الثلاثة الاولى وافق ابتداء حيضها ففسد اليوم المادى  
عشر وهو اول الاربعه الاخير فاذا صامت بعد ثلاثة وسمت



متابعة في طهر بقينا ( او على قلبه ) بان تقدم الاربعة وتؤخر الثلاثة  
 ( وان وجب عليها قضاء عشرة من رمضان تصوم ضعفا ) اذا علمت  
 ان ابتداء حيضها بالليل والا فاحدا وعشرين اى لاحتمال ان يوافق اول  
 القضا اول الحيض فيفسد صوم احد عشر ثم يجزئها صوم عشرة ثم  
 ( اما ) ان تصوم ( متابعا ) كما ذكرنا عشرة بعد عشرة ( او تصوم  
 عشرة في عشرة من شهر مثلا ) كالعشر الاول من رجب ( ثم تصوم  
 مثله في عشر اخر من شهر اخر ) كالعشر الثانى من شعبان للتيقن بان  
 احدى العشريين طهر لكن هذا اذا كان دورها في كل شهر كما في  
 التارخايه والا فيجزئها ان تصوم عشرة ثم تفطر خمسة عشر ثم تصوم  
 عشرة نامل ( وهذا الاخير ) اى صوم الضعف في عشر اخر من شهر  
 اخر ( يجرى فيما دون العشرة ايضا ) اى اذا كان عليها قضاء تسعة  
 من رمضان مثلا تصومها في عشر من شهر ثم تصومها في عشر  
 اخر من شهر اخر وكذا الثمانية والاقول وانما خص ذلك بالاخير لان قضاء  
 الضعف متابعا لا يكفي فانها اوصايت ثمانية عشر ضعف التسعة احتمل  
 ان يوافق اول الحيض اول القضاء فتصوم عشرة لا تجزئها ثم ثمانية تجزئها  
 ويبقى عليها يوم اخر وكذا او كان عليها ثلاثة مثلا فصايت ضعفا ستا  
 لا تجزئها شئ منها لاحتمال وقوعها كلها في الحيض وكذا الاربعة  
 والخمسة نعم لو علمت ان حيضها ثلاثة اواربعة مثلا من كل شهر وباقي  
 طهر ولا تعلم محلها ففقتها موصولة تصوم ضعف ايامها وتجزئها  
 او تصومها في عشر من شهر ثم تصوم مثاها في عشر اخر من شهر  
 اخر ( وان طاعت رجعا ) ولا تعرف مقدار حيضها في كل شهر ( يحكم  
 بانقطاع الرجعة بمضى تسعة وثلاثين ) لاحتمال ان حيضها ثلاثة وطهرها  
 خمسة عشر ووقوع الطلاق في اخر اجزاء الطهر فتقتضى العدة بثلاث  
 حيض بينها طهر ان كما في التارخايه ( وهذا ) المذكور من اول الفصل  
 الى هنا ( حكم الاضلال العام ) اى اضلال العدد والمكان بحيث تكون

في كل يوم مترددة بين الحيض والطمهر ( وما يقرب به ) أي ما يقرب من  
 العام كان علمت عدد أيامها لمكن اضلت مكانها في جميع الشهر كما مر  
 تميله وحكمه ( وأما الخاص ) وهو الاضلال في المكان فقط كان علمت  
 عدد أيامها واضلت مكانها في بعض الشهر كالعشر الاول منه مثلا  
 والاضلال في العدد فقط مع العلم بالمكان ( فوقوف على مقدمة وهي  
 اراضت امرأة أيامها في ضعفها او أكثر ولا تبقي ) هي ( في يوم منها  
 بحيض ) كما اذا كانت أيامها ثلاثة فاضلتها في ستة او أكثر ( بخلاف ما  
 اذا اضلت في اقل من الضعف مثلا اذا اضلت ثلاثة في خمسة فانها  
 تبقي بالحيض في اليوم الثالث ) من الخمسة فانه اول الحيض واخره  
 اووسطه بيقين فتترك الصلاة فيه ( فنقول ) في التفرع على ذلك وهو  
 ايضا من اضلال المكان مع العلم بالعدد ( ان علمت ان أيامها ثلاثة  
 فاضلتها في العشرة الاخيرة من الشهر ) بان لم يقل على ظننا موضعها  
 من العشرة ( تصلي من اول العشرة بالوضوء او وقت كل صلاة ) اوكل  
 صلاة على الاختلاف بين المشايخ تاريخية ( ثلاثة أيام ) للزرد فها  
 بين الحيض والطمهر محيط ( ثم تصلي بعدها الى اخر الشهر بالافتسار او وقت  
 كل صلاة ) للزرد فيه بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض محبط  
 ( الا اذا تذكرت وقت خروجها من الحيض ) بان تذكرت انها كانت  
 تطهر في وقت العصر مثلا ولا تدري من أي يوم ( فتتسل في كل  
 يوم في ذلك الوقت مرة ) فتصلي الصبح والطمهر بالوضوء للزرد بين  
 الحيض والطمهر ثم تصلي العصر بالافتسار للزرد بين الحيض والخروج منه ثم  
 تصلي المغرب والعشاء والوتر بالوضوء للزرد بين الحيض والطمهر ثم تفعل  
 هكذا في كل يوم مما بعد الثلاثة ( وان ) اضلت ( اربعة ) في عشرة  
 تصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالافتسار الى اخر العشرة (  
 لما ذكرنا ) وقس عليه الخمسة ( اذا اضلتها في ضعفها فتصلي خمسة من اول  
 العشرة بالوضوء والباقي بالافتسار ) وان ( اضلت عددا في اقل من ضعفه كما لو

اضأت ( ستة في عشرة تتيقن بالحيض في الخامس والسادس ) فتدع الصلاة فيها لانها اخر الحيض او اوله او وسطه ( وتنفذ في الباقي مثل ما سبق ) فتصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم اربعة من اخرها بالغسل لوهم خروجها من الحيض في كل ساعة منها محيط ( وان ) اضأت ( ساعة فيها ) اى في العشرة ( تتيقن في اربعة بعد الثلاثة الاول بالحيض ) فتصلي ثلاثة من اول العشرة بالوضوء ثم تترك اربعة ثم تصلي ثلاثة بالغسل ( وفي ) اضلال ( الثمانية ) في العشرة ( تتيقن بالحيض في ستة بعد ) اليومين ( الاولين ) فتدع الصلاة فيها وتصلي يومين قبلها بالوضوء ويومين بعدها بالغسل ( وفي ) اضلال ( التسعة ) في عشرة تتيقن ( بتأنيته بعد الاول ) انها حيض فتصلي اول العشرة بالوضوء وتترك ثمانية وتصلي اخر العشرة بالغسل \* ولم يذكر اضلال العشرة في مثلها لانه لا يتصور ثم اشار الى الاضلال بالعدد مع العلم بالمكان بقوله ( وان علمت انها تطهر في اخر الشهر ) بان كانت لا تدري عدد ايامها لكن علمت انها تطهر من الحيض عند انسلاخ اخر الشهر ( فانت ) في بعض النسخ قال اى فتصلي الى ( عشرين في طهر يمين ) ويانها زوجها لان الحيض لا يزيد على عشرة ( ثم في ساعة بعد العشرين تصلي بالوضوء ) ايضا اوقت كل صلاة ( لشك في الدخول ) في الحيض لانها في كل يوم من هذه السبعة متردة بين الطهر والدخول في الحيض لاحتمال ان حيضها الثلاثة الناقية فقط او مع شيء مما قبلها او جميع العشرة ( وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة للتيقن بالحيض ثم تغتسل في اخر الشهر ) غسلا واحدا لان وقت الخروج من الحيض معلوم لها وهو عند انسلاخ الشهر تاريخا به ( وان علمت انها ترى الدم اذا تجاوز العشرين ) اى علمت ان اول حيضها اليوم الحادى والعشرون ( ولا تدري كم كانت ) عدة ايامها ( تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ) لان الحيض لا يكون اقل من ثلاثة ( ثم تصلي بالغسل الى اخر الشهر ) ( لوهم )

وهم الخروج عن الحيض وتعبد صوم هذه العشرة في عشرة أخرى  
 ن شهر آخر محيط ( وعلى هذا يخرج سائر المسائل ) ومن رام الزيادة  
 على ذلك فليرجع إلى المحيط والتأخرات ( وإن اضلت عادتها في النفاس  
 إن لم يجاوز الدم أربعين فظاهر ) أي كله نفاس كيف كانت عادته  
 ونترك الصلاة والصوم لما عرفت في الفصل الثاني فلا تقضى شيئا من  
 الصلاة بعد الأربعين ( فإن جاوز ) الأربعين ( تحرى ) بفتح أوله أصلا  
 تحرى ( فإن لم يغلب عليها على شيء ) من الأربعين أنه كان عادة لها  
 ( قضت صلاة الأربعين ) لجواز أن نفاسها كان ساعة تأخراته ولأنها  
 لم تعلم كم مادتها حجة ترد أنها عند المجاوزة على الأكثر ( فإن قضتها في  
 حال استقرار الدم تعبد بعد عشرة أيام ) لاحتمال حصول القضاء أول  
 مرة في حالة الحيض والاحتياط في العبادات واجب تأخراته ﴿ نفسيه ﴾  
 لم أر من ذكر حكم صومها إذا اضلت عادتها في النفاس والحيض معا  
 وتفرجه على ما مر أنها إذا ولدت أول ليلة من رمضان وكان كاملا  
 وعلمت أن حيضها يكون بالليل أيضا تصوم رمضان لاحتمال أن نفاسها  
 ساعة ثم إذا قضت موصولا تقضى تسعة وأربعين لأنها تقطع يوم  
 العيد ثم تصوم تسعة فتعلم أنها تمام نفاسها ولا تجزئها ثم خمسة عشر  
 هي طهر فتجزئ ثم عشرة فتعلم الحيض ولا تجزئ ثم خمسة عشر هي  
 طهر فتجزئ والجملة تسعة وأربعون صحيح منها ثلاثون وأو ولدت نهارا  
 وعلمت أن حيضها بالنهار أو لم تعلم تقضى اثنين وستين لأنها طهر يوم  
 العيد ثم تصوم عشرة لا تجزئ لاحتمال أنها أحرم ثم تصوم  
 خمسة وعشرين تجزئها منها أربعة عشر ولا تجزئ أحد عشر ثم  
 تصوم خمسة وعشرين كذلك فقد علم أنها في الطهرين ثمانية وعشرون  
 ثم تصوم يومين تمام الثلاثين والجملة ثمان وستون وعلى هذا يستخرج  
 حكم ما إذا قضته موصولا وما إذا كان الشهر ناقصا وما إذا سلم عدد  
 أيام حيضها فقط وغير ذلك عند التأمل ونسبها ما مر من القواعد

والفروع والله تعالى الموفق ( وان اسقطت سقطا ولم تدر انه مستين  
 الخاق اولا بان اسقطت في المخرج مثلا وكان حيضها عشرة وطهرها  
 عشرين ونفاسها اربعين وقد اسقطت ( في اول يوم ( من اول ايام  
 حيضها ترك الصلاة عشرة ) لانها فيها اما حائض او نفاس لان السقط  
 ان كان مستين الخاق فهي نفاس والا فهي حائض فلم تكن الصلاة واجبة  
 عليها بكل حال محيط ( ثم تغتسل ) لاحتمال الخروج من الحيض ( وتصلي )  
 بالوضوء لكل وقت ( عشرين ) يوما ( بالشك ) لتردد حالها فيها بين الطهر  
 والنفاس ( ثم ترك الصلاة عشرة ) بيقين لانها فيها اما حائض او نفاس  
 ( ثم تغتسل ) اتمام مدة الحيض والنفاس ( وتصلي عشرين بيقين ثم  
 بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وطهرها عشرون ان اسقر الدم واو  
 اسقطت بعد مارات الدم في موضع حيضها عشرة ) يعني رات الدم  
 عشرة على عاداتها ثم اسقطت ( ولم تدر ان السقط مستين الخاق اولا  
 تصلي من اول مارات ) قبل الاسقاط ( عشرة بالوضوء بالشك ) لان  
 تلك العشرة اما حيض ان كان السقط غير مستين واما استحضاضه ان  
 كان مستينا فلا ترك الصلاة فيها قالت وهذا ان علمت بعاقبتها ظاهر والا  
 ترك الصلاة لرؤيتها الدم في ايامها ثم اذا اسقطت ولم يدين حاله يلزمها  
 القضاء للشك المذكور ( ثم تغتسل ) لاحتمال الخروج من حيض ( ثم  
 تصلي بعد السقط عشرين يوما بالوضوء بالشك ) لتردد حالها بين النفاس  
 والطهر تأرخاويه ( ثم ترك الصلاة عشرة بيقين ) لانها اما نفاس او حائض  
 تأرخاويه ( ثم تغتسل ) لاحتمال الخروج من حيض ( وتصلي عشرة  
 بالوضوء بالشك ) لتردد بين الطهر والنفاس تأرخاويه ( ثم تغتسل )  
 لاحتمال خروجها من نفاس بتمام الاربعين ( ثم تصلي عشرة بالوضوء  
 بيقين ) اتفق الطهر تأرخاويه ( ثم تصلي عشرة بالشك ) لتردد حالها  
 فيها بين الحيض والطهر ثم تغتسل وهكذا دأبها ان تغتسل في كل  
 وقت تنوهم اه وقت خروجها من الحيض او النفاس تأرخاويه ثم اعلم  
 ( اه )

انه نقل بعضهم عن الخلاصة في تقرير هذه الصورة ان عليها الصلاة  
من اول مارات عشرة ايام بالوضوء بالشك ثم تعتسل ثم تصلي بعد  
السهقط عشريين يوما بالوضوء بالشك ثم تترك الصلاة عشرة بيقين ثم  
تعتسل وتصلى عشرة بالوضوء باليقين انتهى واثبت ترى ان في اخر العبارة  
مخالفة لما في المتن ونقصانا وعن هذا والله اعلم قال في الفتح وفي كثير  
من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من النسخ فاجتز منه انتهى  
ايكن الذي رايته في نسخة الخلاصة التي عني موافق لما ذكره المص  
في مته بلا حذف شيء سوى قول المص اخرا ثم تصلي عشرة بالشك  
والله تعالى اعلم الفصل السادس في احكام الدعاء الثلاثة ( المذكورة  
اما احكام الحيض فاثنا عشر ) علي ما في النواة وغيرها واوصلها في  
البحر الى اثنين وعشرين ( ثمانية بشرك فيها التناس ) واربعة مختصة  
بالحيض وجعلها في البحر خمسة ( الاول ) من المشتركة ( حرمة الصلاة )  
فرضا او واجبا او سنة او نفلا ( والسجدة ) واجبة كانت كسجدة  
التلاوة او لا كسجدة الشكر وهذا معنى قوله ( مطلقا وعدم وجوب  
الواجب ) بعم المكتوبات والوتر ( منها اداء وقضاء ) اي من الصلاة  
وكذا سجدة التلاوة فلا تجب على المائض والمثمناء بالتلاوة او السماع  
( ايكن تسحب لها اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند  
مسجد بيتها ) هو محل عنته للصلاة فيه وفيه اشارة الى انه لا يعطى له  
حكم المسجد وان صح اعتكاف المراه فيه ( مقدار ما يمكن اداء الصلاة  
فيه تسبح وتحمدا ) اثلا تزل عنها عادة العادة وفي رواية يكتب لها  
احسن صلاة تصلي ( والمعتبر ) في حرمة الصلاة وعدم وجوبها ( في كل  
وقت آخره مقدار المخرجة اي قولنا الله ) بدون اكر عند الامام  
( فان حاضنت فيه سقط عنها الصلاة ) اداء وقضاء ( وكذا اذا انقطع  
مما يجب حضارها ) هذا اذا انقطع لاكثر مدة الحيض والا فلا يجوز  
الوضوء ما لم تدرك زما يسع النفل ايضا ( وقد سبق ) ان ذل

( في ) الفصل الثالث ( فصل الانقطاع وكذا ) الكاف للمفاجأة اى اول ما  
 رات الدم ترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة ( هذا ظاهر الرواية  
 وعليه اكثر المشايخ وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى في غير رواية الاصول  
 لان ترك المبتدأة ما لم يستمر الدم ثلاثة ايام قال في البحر والصحيح الاول كاعتاده  
 ( وكذا ) ترك الصلاة ( اذ جاوز عادتها في عشرة ) قال في المحيط وهو  
 الاصح وهو قول الميداني وقال مشايخ بلخ تؤمر بالاغتسال والصلاة  
 اذا جاوز عادتها واما اذا زاد على العشرة فلا ترك بل تقضى ما زاد على  
 العادة كما يأتي ( او ابتداء ) الدم ( فلها ) اى قبل العادة فانها ترك  
 الصلاة كما راته لاحتمال انتقال العادة ( الا اذا كان الباقي من ايام طهرها  
 ما او ضم الى حيضها جاوز العشرة مثلا امرأة عادتها في الحيض سبعة  
 وفي الطهر عشرين رات بعد خمسة عشر من طهرها دما تؤمر بالصلاة  
 الى عشرين ) لان الظاهر انها ترى ايضا في السبعة ايام عادتها فاذا  
 رات قبل عادتها خمسة يزيد الدم على العشرة واذا زاد عليها ردت الى  
 عادتها فلا يجوز لها ترك الصلاة قبل ايام عادتها هذا ما طهره وقال  
 المصنف هكذا اطلقوا لكن ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسع الباقي من الطهر  
 اقل الحيض والطهر والا فلا شك في ان من عادتها ثلاثة في الحيض  
 واربعون في الطهر اذا رات بعد العشرين تؤمر بترك الصلاة انتهى  
 اى لان ما راته بعد العشرين او استمر حتى بلغ ثلاثا يكون حيضا قطعا  
 لانه تقدمه طهر صحيح وما بعد هذه الثلاث الى ايام العادة طهر صحيح  
 ايضا فيكون فاصلا بين الدمين ولا يضم الى الدم الثاني وح فلا يكون  
 الثاني شامورا للعشرة حتى ترد لعادتها ( ولو رات بعد سبعة عشر تؤمر  
 بتركها ) من حين رات لان عادتها سبعة وقد رات قبلها ثلاثة لم يرد  
 على العشرة فيحكم بانتقال العادة ولا ينظر الى احتمال ان ترى ايضا بعد  
 ايام عادتها فترد الى عادتها وتكون الثلاثة استعاضة لانه لا يترك بعد  
 فاذا ترك الصلاة فيها تأمل ( ثم ) عطف على قوله وكذا رات الدم  
 ( ترك )

ترك الصلاة ( اذا انقطع قبل الثلاثة ) اى لم يبلغ اقل مدة الحيض  
 ( او جاوز بعد العشرة في المعتادة تؤمر بالقضاء ) اما المبتدأة فلا تقضى  
 شيئاً من العشرة وان جاوزها لان جميع العشرة يكون حيضاً لعدم عادة  
 ردائها ( وان سمعت السجدة ) او ثلاثها ( لا سجدة عليها ) لعدم الاهلية  
 ( الثانى ) من الاحكام ( حرمة الصوم مطلقاً ) فرضاً او نفلاً ( اكره  
 يجب قضاء الواجب منه فان رأت ساعة من نهار ووقيل الغروب  
 تسد صومها مطلقاً ) فرضاً او نفلاً ( ويجب قضاؤه ) لان النفل يلزم  
 الشروع ( وكذا او شرعت في صلاة التطوع او السنة تقضى ) لما قلنا  
 بالافرق بين الشروع في الصوم او الصلاة اقول وهذا  
 هو المذكور في المحيط وغيره وفرق بينها صدر الشريعة فلم يوجب  
 في الصوم وصريح في البحر بان ما قاله غير صحيح لما في  
 التفخيم والنهاية والاستيعاب من عدم الفرق بينهما ومثله في الدرر  
 ( و ) او شرعت في صلاة الفرض فحلفت ( لا ) تقضى لان صلاة  
 الفرض لا تجب بالشروع وقد اسقط الشارع عنها ادائها وكذا قضاءها  
 لخرج بخلاف صوم الفرض فانه واجب القضاء ( وكذا اذا وجبت )  
 النذر ( على نفسها صلاة او صوماً في يوم حلفت فيها ) الاولى فيه  
 في اليوم ( يجب القضاء ) لصحة النذر ( واو وجبت في ايام الحيض )  
 ان قالت لله على صوم او صلاة كما في يوم حلفتى ( لا يلزمها شيء )  
 لعدم صحة النذر ( والثالث حرمة قراءة القرآن ولو دون اية ) كما صححه  
 صاحب الهداية وقاضى خان وهو قول الكرخى وقال الطحاوى يباح  
 لدونها وصححه في الخلاصة ورجع في البحر الاول لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن ( اذا قصدت القراءة  
 ان لم تقصد ) بل قصدت اسماء او الذكر ( بنى الآية الضمنية كذلك )  
 في تحريم وهذا هو المفهوم من اكثر الكتب كالمحيط والخلاصة فادناه المص  
 ( و ) اما عدم قصد القراءة ( في القصيرة ) قال في الخلاصة كما يرى



على اللسان عند الكلام (كقوله تعالى ثم نظر) او لم يولد (او مادون  
 الآية كبسم الله للتيمن) عند ابتداء امر مشروع (والحمد لله للشكر فيجوز)  
 كذا في الخلاصة ومقتضاها ان قصد التيمن او الشكر في بسم الله الرحمن الرحيم  
 والحمد لله رب العالمين لا يجوز لان كلا اية تامة غير قصيرة الا التي في  
 سورة النمل فانها بعض اية لكن صرح الزيلعي بانه لا بأس بذلك بالاتفاق  
 ونقل في الفتح كلام الخلاصة ثم قال وغيره اى غير صاحب الخلاصة  
 لم يقيد عند قصد التناء والدعاء بمادون الآية فصرح بجواز قراءة الفاتحة  
 على وجه التناء والدعاء انتهى وفي العيون لابي الايث واو قرأ الفاتحة على  
 سبيل الدعاء او شيئا من الايات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا  
 بأس به انتهى واختاره السلواني وفي غايه البيان انه المختار لكن قال  
 الهندواني لافني بهذا وان روى عن ابي حنيفة انتهى ومفهوم ما في  
 العيون ان ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي لهب لا تؤثر فيه نية الدعاء  
 وهو ظاهر ومفهوم الرواية معتبر ورجح في البحر ما قاله الهندواني وهو  
 ما مشى عليه المصنف هنا لكن حيث علمت ان الجواز مروى عن صاحب  
 المذهب ورجحه الامام السلواني وغيره فينبغي اعتماده وهو المتبادر من  
 كلام الفتح السابق (والعلمة) اذا حاضرت ومثلها الجنب كما في البحر عن  
 الخلاصة (تقطع بين كل كائين) هذا قول الكرخي وفي الخلاصة  
 والنصاب وهو الصحيح وقال الطحاوي تعلم نصف اية وتقطع ثم تعلم  
 نصف اية لان عند الحزمة مقيدة بآية تامة كما في النهاية لكن اعترضه  
 في البحر بان الكرخي يمنع مما دون نصف اية وهو صادق على الكلمة  
 واجاب في التهرباته وان منع مما دون نصف اية لكنه مقيد بما به يسمى  
 تارثا وبالكلمة لا بعد قارئنا انتهى ولذا قال يعقوب باشا ان مراد الكرخي  
 مادون الآية من المركبات لا المفردات لانه يجوز المعلمة تعالىه كلمة كلمة  
 انتهى وتامد فيما علة على البحر (وتكره قراءة التوراة والانجيل والزبور)  
 لان الشكل كلام الله تعالى الاما يبدل منها زيلعي وهو الصحيح خلافا لما  
 (و)

الخلاصة من عدم الكراهة كما في شرح الشية وقممه فيما علقناه على  
بحر ويظهر منه ان ما نسخ حكمه وتلاوته من القرآن كذلك بالاولى ان  
تبدل فيه خلافا لما بحه الخبر الرولى (و غسل الفم لا يفيد) حل القراءة  
كذا غسل اليد لا يفيد حل المس هذا هو الصحيح كما في البحر عن غاية  
بيان (ولا يكره التمجى) بالقرآن حرفا حرفا او كلمة كلمة مع القطع كما مر  
(و لا) (قراءة الفتوى) في ظاهر المذهب كما قدمناه (و لا) (سائر  
لاذكار والدعوات) لكن في الهداية وغيرها في باب الاذان استحباب  
اوضوء اذكر الله تعالى وترك المستحب لا يوجب الكراهة بحر (و لا)  
(النظر الى المصحف) لان الجنابة لا تعل العين قبح (والربع حرمة مس  
ما كتب فيه آية تامة) فلا يكره مادونها كما في القسمين فلت ويذهب  
ان يجرى فيه الخلاف المار في القراءة بالاولى لان المس يحرم بالحدث الاصغر  
بخلاف القراءة فكانت دونه تامل وفي الدر واختلفوا في مسه بغير اعضاء  
الطهارة والمنع اصح (واودرهما اولهما و) مس (كتب الشريعة  
كالنفسير والحديث والفقهاء) لانها لا تخلوا من آيات القرآن وهذا التعليل يمنع  
مس شروح النحو ايضا قبح لكن في الخلاصة يكره مس كتب الاحاديث  
والفقهاء للمحدث عندهما وعند ابى حنيفة الاصح انه لا يكره وفي الدر  
والفرغ خص المس باليد في الكتب الشرعية الا التفسير وفي السراج  
والمستحب ان لا ياخذها بالكم ايضا بل يتوضأ كلما احب وهذا اقرب الى  
التعظيم انتهى بحر (وبياضه وجملته المتصل) هذا خاص بالمصحف ففي  
السراج لا يجوز مس آية في لوح او درهم او حائط ويجوز مس غير  
موضع الكتابة بخلاف المصحف فان الكحل فيه تبع القرآن وكذا كتب  
التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها ولا ان يس غمره كذا في الايضاح  
انتهى واقره في البحر (واو مسه) انى ما ذكر (بمعاثل منفصل) بجلد غير  
مخيط به وهو الصحيح وعليه الفتوى وقبل يجوز بالمتصل به كما في السراج  
(واو كنه مجاز) وما ذكره في الكم هو ما في المحيط لكن في الهداية الصحيح

الكراهة وفي الخلاصة وكرهه عامة المشايخ قال في البهر فهو معارض  
 لما في المحبط فكان هو اولى وفي الفتح المراد بالكراهة التحريمية ( ويجوز  
 مس ما فيه ذكر ودعاء ) قال ابن القيم واما مس ما فيه ذكر فاطلقة عامة  
 المشايخ وكرهه بعضهم قال في الهداية وبكره المس بالكم وهو الصحيح  
 وقال في الكافي والمحبط وعاطتهم على انه لا يكره ثم ذكر دايله فاخبرناه  
 ( واكثر لا يستحب ولا يكتب ) المائض ( القرآن ولا الكتاب الذي في  
 بعض سطوره اية من القرآن وان لم تقرأ ) ثم لما اذا كان الصحيفة على  
 الارض فقال ابو الايث لا يجوز وقال القدوري يجوز قال في الفتح وهو  
 اقبس لانه مس بالقل وهو واسطة منفصلة فكان ككتاب منفصل الا انه  
 يمس به يده ( وغسل اليد لا ينفع ) في حل المس هو الصحيح كما مر  
 ( والخامس حرمة الدخول في المسجد ) واو للصور بلا مكث ( الا في  
 الضرورة كالخوف من السبع والفس والبرد والعطش والاولى ) عند  
 الضرورة ( ان يتم ثم تدخل ويجوز ان تدخل مصلي العبد ) والبنائز  
 لما في الخلاصة من ان الاصح انه ليس لهما حكم المسجد انتهى الا في  
 صحة الاقتداء وان لم تكن الصفوف منفصلة كما في الخانية ( وزيارة القبور )  
 صاف على ان تدخل ( والسادس حرمة الطواف ) واوقعه صريح واثبت  
 وعليها بدنة ( والسابع حرمة الجماع واستمتاع ما تحت الازار ) يعني ما بين  
 سرة وركبة واو بلا شهوة وحل ما عداها مطلقا وهل يحل النظر ومباشرتها  
 فيه تردد كذا في الدر ورواهما التردد في حواشيا عليه يحل الثاني دون  
 الاول ( وثالث الحرمة باخبارها ) وحرر في البهر ان هذا اذا كانت  
 عفيفة او غلب على طمعه صدقها اما لو فاسقة ولم يغلب صدقها  
 بان كانت في غير اوان حياضها لا يقبل قولها اتفاقا ( وان جاءها طمحين  
 اثما وحليهما اتوبة والاستغفار ) واو احدهما طائفا ولا حر مكرها ان  
 الطائعين ومنه سراج ( ويستحب ان يصدق بدنيار ان كان الجماع  
 في اول الحيض ونسبه ان كان في اخره ) او وسطه كذا قال  
 ( بعضهم )

بعضهم وقيل ان كان الدم احمر فدينار او اصفر فبنصفه سراج قال  
 في البحر ويدل له ما رواه ابو داود والحاكم وصححه اذا واقع الرجل اهله  
 وهي حائض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق  
 بنصف دينار انتهى قال في السراج وهل ذلك عليه وحده او عليهما  
 الط الاول ومصرفه مصرف الزكاة (ويكفر مستحله) وكذا مستحل  
 وطى الدبر عند الجمهور مجتنب وقيل لافي المسئنين وهو الصحيح خلاصة  
 وعليه المأول لانه حرام لغیره وقمته في الدر والبحر ( والثاني وجوب  
 الغسل او التيمم ) بشرطه ( عند الانقطاع واما الاربعه ) المختصة  
 بالحائض ( واولها تعلق انقضاء العدة به ) اما السائل فيوضع الحمل وان  
 لم تدم النفاس وصوره في السراج بما اذا قال اذا ولدت فانت طالق فولدت  
 لابنه من ثلاث حيض بعد النفاس تامل ( وثانيها الاستبراء ) صورته لو  
 استمرى جارية حاملا فقبضها ووضعت عنده ولدا وبقي راد احمر في بطنها  
 فادم الذي بين الوالدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الثاني سراج وكذا  
 لو ثمرى حاملا فولدت قبل ان يقبضها لاند بعد القبض من حيضة بعد النفاس  
 ( وثالثها الحكم ببلوغها ) ولا يتصور ذلك في النفاس لانه يحصل قبله بالحمل  
 سراج ( ورابعها الفصل بين طلاق السنة والبدن ) لان السنة فحين اراد ان  
 يطلقها اكثر من طلقه ان يفصل بين كل طائفتين بحيضة اما الفصل بالنفاس فلا  
 يصور لانقضاء العدة بالوضع له واما الطلاق في النفاس فانه يدعى كالطلاق في  
 الحيض كما في الاقاييس وزاد في البحر هنا كما ساءما احتص به الحيض وهو عدم  
 قطع التتابع في صوم التفرقة وزاد فقهاء سادسا واما وهما ان اقله  
 ثلاثة واكثره عشرة ( واما ) القسم الثالث وهو ( الاستحاضة ) فحدث  
 ( اصغر كالرغاف ) وله احكام تأتي في تذييل في سماء به لانه تابع لهذا  
 الفصل وسكمل له فهو كالذب ( في حكم الحيضة والحديث ) الا اصغر  
 ( اما الاول ) اي حكم الحيضة ( فتأمل فاس الا انه لا يستعمل في الصلاة  
 ولا يحرم الصوم و ) لا ( الجماع ولو قل الوضوء ) نعم لا يجب كونه بعد

ان شرط ثبوت العذر استيعابه للوقت ولو حكما وشترط بقاء وجوده في كل وقت ولو مرة وشترط زواله تحقق الانقطاع التام في جميع الوقت (حتى او انقطاع) بعد الوقت (في اثناء الوضوء او الصلاة ودام الانقطاع الى اخر الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) اوجود الانقطاع التام (وان عاد قبل خروج الوقت الثاني لا بعيد) اعدم الانقطاع التام لان الانقطاع لم يستوعب الوقت الاول ولا الثاني وقد يكون في اثناء الوضوء او الصلاة لانه او انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد القعود قدر المشهد لا بعيد لزال العذر بعد الفراغ كالتييم اذا راي الماء بعد الفراغ من الصلاة يخرج عن المسرايح لكن قوله او بعد القعود من المسائل الاثني عشرية وفيها الخلاف المشهور (واو عرض) الحدث ابتداء (بعد دخول وقت فرض انتظر الى اخره) رجاء الانقطاع وصارفة التاخر خاتمه ينبغي له ان ينتظر الخ (فان لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم ان انقطع في اثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) لانه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم يكن معذورا وقد صلى بالحدث ولا يجوز (وان استوعب) الحدث (الوقت الثاني لا بعيد اثبوت العذر ح من ابتداء العروض) والخاص ان الثبوت والسقوط كلاهما يعتبران من اول الاستمرار اذا وجد الاستيعاب (وانما قلنا من ذلك الحدث اذ لو توضأ من اخر) قبول وعذره منقطع (فسال من عذره نقص وضوءه وان لم يخرج الوقت) لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقص به بل وقع امره وانما لا ينقص به ما وقع له كذا في شرح منية المصلي ونحوه في التاخر خاتمه وغيرها وبه علم ان قولهم ان السبيل لا ينقص وضوءه المعذور بل لابد معه من خروج الوقت مختص بما اذا كان وضوءه من عذره لاهل حديث اخر (وان لم يسلم) عذره بعد وضوءه من غيره (لا ينقص) وضوءه (وان خرج الوقت) لانه ظاهرة كاملة لم يعرض ما شاءها (وانما قلنا بعيدا اذ لو توضأ من عذره فعرض حديث اخر ينقص وضوءه في الحال)

لان هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو الاول والغائط سواء بدائع ( وان ) توشأ من عذره و ( لم يعرض ) حدث اخر ( ولم يسأل من عذره ) عند الوضوء ولا بعده ( لا ينقض بخروج الوقت ) لانه طهارة كاملة قال في البحر ثم انما يبطل بخروجه اذا توشأ على السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء اما اذا كان على الانقطاع ودام الى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج مالم يحدث حدثا اخر او يسأل انتهى ( وان سأل الدم من احد منخره فقط فتوشأ ثم سأل من اخر انتقض وضوءه ) في الحال اعروض حدث اخر غير عذره ( وان سأل منهما فتوشأ فانقطع من احدهما لا ينقض ) مادام الوقت لان طهارته حصلت لهما جردا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها السيلان ما بقى الوقت فهي هو صاحب عذر بالمنخر الاخر بدائع ( والجدرى ) يضم اليهم وفحمها قروح في البدن تنفط وتقيح قاموس ( والدمايل ) جمع دمل يضم الدال وقبح الميم مشددة ومخففة وهو الخراج قاموس ( قروح ) متعددة ( لا واحدة حتى لو توشأ وبعضها ) سابل وبعضها الاخر ( غير سابل ثم سأل انتقض ) وضوءه قبل خروج الوقت كما مر في المنخر ( ولو توشأ وكلاما سابل لا ينقض ) مالم يخرج الوقت ( ولو ) توشأ المعذور ثم خرج الوقت وهو في الصلاة يستأنف ( الصلاة بعد الوضوء ) ولا يبنى ( على ما صلي منها كما بهله من سعة الحدث ) لان الانتقاض ( ليس ) بخروج الوقت بل ( بالحدث السابق حقيقة ) اي الحدث الموجود حالة الوضوء او بعده في الوقت بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر بعدها مقتضاها لا مستندا كما حقيقة في الفتح ( الا ان ينقطع من الوضوء ودام ) الانقطاع ( حتى خرج الوقت وهو في الصلاة فلا ينقض وضوءه ولا تنفسه ) كما قدمناه اننا عزم البحر ( ولو توشأ المعذور بعد واحد ثم سأل عذره انتقض وضوءه ) صورته بان الريائي لو توشأ والعذر منقطع ثم خرج الوقت وهو على

وضوءه، ثم جدد الوضوء ثم سال الدم انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتمد به انتهى لان الوضوء الاول لم ينتقض بخروج الوقت لما علمناه انما وانما انتقض بالسيلان بعد الوقت ( وكذا او ترضا الصلاة قبل وقتها ) قال بعضهم لا ينتقض والاصح انه ينتقض كذا ذكره الزيلعي مص اقول عبارة الزيلعي هكذا واو ترضا اي لصحاب الاعذار في وقت الظهر للعصر يصحان به العصر في رواية لان طهارتهم للعصر في وقت الظهر كطهارتهم للطهر قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم ذلك لان هذه طهارة وقعت للطهر فلا تبقى بعد خروجه انتهى وفي الترخايبه لا يجوز بالاجماع هو الصحيح وقد ذكر فيها وفي الزيلعي وعامة الكتب او ترضا بعد طلوع الشمس له ان يصلي به الطهر عندهما لا عند اي يوسف اي لانه ينتقض عنده بدخول الوقت اما عندهما فلا ينتقض الا بالخروج ولم يوجد به علم ان ما ذكره المصنف مقرر فيما اذا ترضا في وقت صلاة مكتوبة الصلاة بعدها ينتقض التحقق خروج الوقت وكذا لدخول الوقت فلذا قال في الترخايبه لا يجوز بالاجماع اما لو ترضا قبل الوقت في وقت مهمل كما او ترضا قبل الزوال فانه يصلي به الطهر عندهما لانه لا ينتقض بالدخول كما ذكرنا وقد صرح بحكم المسئلتين كذلك في الهداية فتنبه ( وان قدر المذنب على منع السيلان بالربط ونحوه يلزمه ويخرج من العذر بخلاف الخائض كما سبق ) في الفصل الاول ( وان سال عند السجود ولم يسلم بدونه ) يخرج بحاقه ( بومئ قائما او قاعدا ) لان ترك السجود اهون من الصلاة مع الحدث فان الصلاة بايماء انها وجود حالة الاختيار في الجملة وهو في التنفل على الدابة ولا يجوز مع الحدث بخال حالة الاختيار فتح ( وكذا لو سال عند القيام ) دون القعود ( يصلي قاعدا كما ان من يجز عن القراءة او قام ) لا او قعد ( يصلي قاعدا ) وبقرأ لان القعود في معنى القيام ( بخلاف من ) كان يحث ( او اسلق ) وصلي ( ام يسلم ) ولو صلى قائما او قاعدا سال ( فانه لا يصلي مستلقا ) لان الصلاة ( كما )

كما لا يجوز مع الحدث الا لضرورة لا يجوز مستلقيا الا لها فاسويا وترجيح  
الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان فتح ( وما اصاب ثوب المحدث  
اكثر من قدر الدرهم فعليه غسله ان كان مفيدا ) بان لا يصيبه مرة اخرى  
قال في الخلاصة وعابه الفتوى ( وان كان بحال لو غسله بحس ثانيا  
قبل الفراغ من الصلاة جاز ان لا يغسله ) وهو المختار وقيل لا يجب غسله  
كالتأويل للضرورة وقيل ان اصابه خارج الصلاة بغسله وفيها لا لعدم امكان  
التعزز منه وفي المجنبى قال القاضى او كان بحال يبقى طاهرا الى ان يفرغ  
لا الى ان يخرج الوقت فعندنا يصلى بدون غسل وعند الشافعى لا لان  
الطهارة مقدرة عندنا بفروج الوقت وعنده بالفراغ فتح ملخصا وقيل  
ان كان مفيدا بان لا يصيبه مرة اخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد  
الاخرى فلا واختاره السرخسى بعرفات بل في البدائع انه اخبار مشايخنا وهو  
الصحيح انتهى فان لم يحمل على ما في المتن فهو اسير على المحدثين  
والله المستر لكل عسير والحمد لله اولا واطرا وباطنا وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

قال الشارح رحمه الله تعالى وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك ان شاء  
الله تعالى نهار الاثنين الثالث بقين من ذى القعدة الحرام سنة احدى  
واربعين ومائتين والف صلى الله عليه وآله الفقيه محمد امين ابن عمر طابدين  
صلى الله عليه وسلم والحمد لله وحده وصلى الله  
على من لا نبي بعده امين

وكان عام طبعة في مطبعة المعارف في ولاية سورية  
الجليلة في اوائل شهر رجب الفرد عام  
الثلثين وثمانمائة والف



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)